# في التمييز بين النقد والانتقاد
# فكر صادق جلال العظم أنموذجًا

حسام الدين درويش

المحتويات

أ- النقد تقويمٌ مسوَّغٌ والانتقاد تقويمٌ غير مسوَّغٍ ..... 24
ب- النقد تقويمٌ محايثٌ أو داخليٌّ والانتقاد تقويمٌ مفارقٌ أو خارجيٌّ ..... 26
ج- النقد يهتم بالإيجابيات والسلبيات، الانتقاد يركِّز اهتمامه على السلبيات فحسب ..... 30
د- النقد/الانتقاد بين سلبية وظيفة عملية التقويم وهدفها أو إيجابيتها ..... 33
المصادر والمراجع: ..... 38

على الرغم من المحاولات الحثيثة أو المستمرة، في الفكر الغربي [1]، مثلما هي الحال في الفكر العربي [2]، للتمييز بين النقد والانتقاد، ولتأكيد إيجابية النقد، لا سلبيته. ما زال الخلط أو اللبس بين النقد والانتقاد قائمًا وبارزًا في كثيرٍ من الأحيان؛ حتى في بعض النصوص التي تتضمن محاولة التمييز، وما تزال النظرة السلبية إلى النقد طاغيةً أو حاضرةً بقوةٍ، لدرجةٍ سمحت لفيصل دراج بالقول: «النقد في زماننا شبهة، ممارسة مشبوهة، فعل سيئ الصيت».[3] وقبل مناقشة هذه النظرة السلبية للنقد، وربطها بالفكر النقدي عند العظم، لا بد من تأكيد أن الخلط أو الالتباس بين النقد والانتقاد ليس قائمًا في اللغة العربية، والفكر العربي فحسب، وإنما هو موجودٌ بكثرة في اللغات الأجنبية (الإنكليزية والفرنسية والألمانية) أيضًا، والفكر الغربي عمومًا.

وإذا عدنا إلى (معجم اللغة العربية المعاصرة)، نجد في مادة (ن، ق، د) [4]: «نقد الشيء: بيَّن حسنه ورديئه، أظهر عيوبه ومحاسنه [.....]»، فإننا نجد أن النقد يتناول السلبيات والإيجابيات، لكن سرعان ما نجد أيضًا: «نقَد الناس: أظهر ما بهم من عيوب [.....]»، فيصبح النقد _هنا_ مختصًّا في ما هو سلبيٌّ فحسب. والأمر ذاته نجده في شرح فعل (انتقد) والكلمات المرتبطة به اشتقاقًا (انتقاد، انتقادي ...إلخ): «انتقد الكتاب وغيره: أظهر عيوبه ومحاسنه، [.....]. انتقد سلوك صديقه: استنكره وأبدى رأيًا شاجبًا له [.....]. أسلوب انتقادي: يتميز بحدة النقد وإظهار المساوئ دون الالتفات إلى نقاط القوة»، فتارةً يتجسَّد الانتقاد في (إظهار العيوب والمحاسن)، وتارةً أخرى يتمثَّل في (إظهار المساوئ) فحسب.

واللبس ذاته تقريبًا موجودٌ في المصطلحات أو المفردات الإنكليزية والفرنسية والألمانية المعبرة عن النقد و/أو الانتقاد، وترجماتها العربية معظمها. فإذا قبلنا التمييز الشائع بين مفردتي (critique) و(criticism) الإنكليزيتين (وسنقتصر –هنا- على وضع المقابل الإنكليزي، مع الإشارة إلى انطباق هذا التحليل اللغوي، انطباقًا كاملًا تقريبًا، على اللغتين الفرنسية والألمانية) على أساس أن الأولى تعني النقد (بمعنى إظهار الإيجابيات والسلبيات)، والثانية تعني الانتقاد (الاقتصار على إظهار السلبيات)، فإن هذا التمييز[5] – الذي يستسهل بعض الكتَّاب[6] تبسيطه وإخفاء إشكاليته، أو يوحون، قصدًا أو من غير قصدٍ، بوجود هذه البساطة – تتداعى إلى حدٍّ كبيرٍ، إذا أخذنا في الحسبان، لا السيرورة التاريخية لنشوء واستخدام هذين المصطلحين فحسب[7]، وإنما –أيضًا- دلالاتهما المتداخلة حاليًّا[8] (من المعلوم أن (criticism)[9] تعني –أيضًا- النقد المختص أو النقد الأدبي)، وإحالتهما، في اللغات الإنكليزية والفرنسية والألمانية، على فعلٍ واحدٍ criticize أو criticise، للتعبير عن فعلي نَقَدَ وانتَقد في اللغة العربية، وإلى صفةٍ واحدةٍ critical، للإشارة إلى ما هو نقدي وانتقادي، وإلى فاعلٍ، أو اسم فاعلٍ، واحدٍ critic، للإشارة إلى الناقد والمنتقد.

كيف تعامل العظم - وهو المتقن للغات الأجنبية الثلاث المذكورة آنفًا - مع هذا التداخل أو الالتباس الدلالي بين النقد والانتقاد؟ وإلى أيّ حدٍّ، وبأيّ معنىً، اتخذ أو لم يتَّخذ، النقد عنده طابعًا أحاديًّا، من خلال الاقتصار على السلبيات وحدها، أو على الإيجابيات فحسب؟ وهل يمكن للتركيز على السلبيات، وإهمال الإيجابيات، أن يكون إيجابيًّا، أو ألا يكون سلبيًّا في المحصلة، على ما في ذلك من مفارقةٍ أو تناقضٍ ظاهريّ؟ إنَّ الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها تستلزم التحديد الدقيق والمتعددة مستوياته أو أبعاده، في الوقت نفسه، لمعاني كلٍّ من (النقد والانتقاد والإيجابي والسلبي... إلخ). ويمكن لتعدد التحديدات أو التعريفات أن يسمح بإجابةٍ مركبةٍ وغنيةٍ متعددة المستويات عن هذه الأسئلة السابقة وما يماثلها، بحيث يكون النقد، على سبيل المثال، عند العظم، سلبيًّا في مستوىً أو أكثر،

---

[1] انظر –مثلًا- قول هايدغر في توضيح معنى كلمة نقد الألمانية Kritik، بالاستناد -كعادته- إلى أصولها اليونانية: «ليس معنى كلمة نقد سلبيًّا، بل هو أكثر الإيجابي إيجابيةً...». مارتن هايدغر، السؤال عن الشيء: حول نظرية المبادئ الترنسندنتالية عند كنت، إسماعيل المصدق (مترجم)، موسى وهبة (مراجعة)، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2012)، ص 163-164.

[2] انظر مثلًا (المعلقة النثرية التمجيدية غير النقدية) التي كتبها عاطف العراقي عن فكرة النقد، في تصدير كتابه: ثورة النقد في عالم الأدب والفلسفة والسياسة. القسم الأول: القضايا والمشكلات من منظور الثورة النقدية، (إسكندرية: دار الوفاء، 2000)، ص 11-25.

[3] فيصل دراج، «في دلالة النقد»، **مجلة الكرمل**، العدد 2، (أيلول 1981)، ص 99.

[4] أحمد مختار عمر (بمساعدة فريق عمل)، معجم اللغة العربية المعاصرة، (القاهرة: عالم الكتب، 2008)، ص 2264-2266.

[5] نجد أحيانًا أشكالًا أخرى من التمييز، لكن على مستوى المعنى، لا المبنى. وهذا ما يفعله مثلًا خلدون الشمعة الذي يترجم المفردتين الإنكليزيين (critique وcriticism) كلتيهما بكلمةٍ واحدةٍ (نقد)، في خلال حديثه عن كتابَي العظم (نقد الفكر الديني) و(ذهنية التحريم)، اللذين وصفهما بأنهما نصوصٌ لا تنتمي (إلى النقد (criticism)، بالمعنى العاديّ المألوف). وليس واضحًا تمامًا ما هو هذا المعنى العادي المألوف للنقد، لكنه يتماهى على الأرجح بمعنى الانتقاد، المذكور أعلاه. ويتضح هذا (المعنى العادي المألوف) للنقد بوصفه criticism، اتضاحًا أكبر، عند مقارنته مع النقد بوصفه critique، فوفقًا للشمعة، تتجاوز النصوص المذكورة للعظم «النقد بوصفه criticism إلى النقد التأسيسي الشامل (critique)، النقد المسلَّح بمحمول معرفي متعدد الأنظمة، المشفوع بطاقة حجاجية تقوم آليات تدخلها السجالي بترويض الكائنات المتوحشة (التي تمثل الأفكار المناهضة للفكر العقلاني)، وتتجنب في مخاطبتها القارئ العام لغة الفلسفة الاختصاصية قدر المستطاع». خلدون الشمعة، «الحتمية التاريخية تسير في الاتجاه المعاكس»، **نزوى**، العدد الثاني والثمانون، (2015)، ص 58. ونحن لا نعتقد بدقة مضامين أو معايير هذا التمييز ولا بفائدته. فهو ليس دقيقًا؛ لأن النقد critique ليس، بالضرورة ولا غالبًا، نقدًا تأسيسيًّا شاملًا أو مسلَّحًا بمحمول معرفيّ متعدد الأنظمة. وفي المقابل لا نرى فائدةً (كبيرةً) من هذا التمييز، لأنه يستبعد ما يمكن تسميته عمومًا (نقدًا) معظمه، من دون مسوّغٍ واضحٍ.

[6] انظر مثلًا: مدحت الجيار، علم النص: دراسة جمالية نقدية، (القاهرة: د. د. ن.، 2005)، ص 164.

[7] انظر: رينيه ويليك، النقد التاريخي نظرة تاريخية، ملحق في: ما هو النقد؟، إعداد وتقديم بول هيرنادي، ترجمة سلافة حجاوي، مراجعة عبد الوهاب الوكيل، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1989)، ص 289.

[8] تستخدم الكلمتان أو المصطلحان مترادفتين أحيانًا، انظر:

Herbert Marcuse, Negations: Essays in Critical Theory, Jeremy J. Shapiro (trans.), (London: MayFlyBooks, 2009), p. 99.

[9] في بعض الأحيان تترجم بطريقةٍ اعتباطيةٍ جزئيًّا، أو غير مسوَّغةٍ كليًّا، كلمة criticism بالنقد عندما تكون في حال المفرد، وبالانتقادات عندما تكون في حال الجمع؛ انظر مثلًا: آلن هاو، النظرية النقدية: مدرسة فرانكفورت، ترجمة ثائر ديب، (القاهرة: دار العين للنشر/المركز القومي للترجمة، 2010)، ص34، 135؛ وقارن بالأصل الإنكليزي:

Alan How, Critical Theory, (New York: Palgrave MacMillan, 2003), pp. 15, 87.

وإيجابيًّا في مستوىً آخر أو أكثر. وهذه الإجابات التي تأخذ شكل (نعم ولا) هي الأقرب إلى ما يمكن أن نسميه بـ (الإجابة الفلسفية)، وهي في الأحوال كلها، ليست غريبةً على الفلسفة، بمثل ما يؤكِّد العظم [10].

ولتوضيح مدى سلبية و/أو إيجابية النقد عند العظم، ومعنى أو معاني هذه السلبية و/أو الإيجابية، عمومًا، والعلاقة بين بعض صيغ النقد و/أو الانتقاد خصوصًا، سنستند إلى أربعة معايير مختلفةٍ أو متمايزةٍ نسبيًّا: التسويغ أو عدم التسويغ، المحايثة أو المفارقة، التركيز المتوازن على السلبيات والإيجابيات في آن معًا، أم التركيز على السلبيات أو الإيجابيات فحسب، وجود أو عدم وجود غرض أو هدف إيجابي. إن المحاكمات أو التقويمات التي تتسم بأنها مسوَّغة، و/أو محايثة، و/أو تركز، تركيزًا متوازنًا، على السلبيات والإيجابيات، و/أو التي تستهدف تحقيق أمر إيجابيّ، هي أقرب إلى ما يمكن تسميته، في هذا السياق، بالنقد؛ أما المحاكمات أو التقويمات التي تتسم بأنها غير مسوَّغةٍ، و/أو مفارقةٌ أو خارجيةٌ أو غير محايثةٍ، و/أو تقتصر على التركيز على السلبيات، و/أو لا تستهدف تحقيق أمرٍ إيجابيّ، فهي أقرب إلى ما يمكن تسميته، في هذا السياق، بالانتقاد. ومن الواضح أنه، واستنادًا إلى المعايير المذكورة كلها، يكون النقد إيجابيًّا، أو أقرب إلى الإيجابي مقارنةً بالانتقاد الذي يكون سلبيًّا أو أقرب إلى السلبي. لكن تغير معاني السلبي والإيجابي أو مقاصده، يسمح لنا بزحزحة مشكلة العلاقة بينهما (بين قيم السلب والإيجاب ومعانيهما) بما يساعدنا في إبراز إيجابية ما نعدُّه، من منظورٍ آخر، سلبيًّا، وإبراز سلبية ما نعده، من منظورٍ آخر، إيجابيًّا. ويبقى أن نلفت الانتباه إلى أن محاولة التمييز بين مفهومي أو فكرتي النقد والانتقاد لا تهدف، ولا ينبغي أن تهدف إلى الفصل الحاد أو التام بينهما؛ إذ يمكن النظر إلى بعض صيغ الانتقاد، وربما كلها؛ بوصفها أنواعًا متميّزةً من النقد فحسب، بوصفه حكمًا تقويميًّا في خصوص موضوعٍ ما.

### أ- النقد تقويمٌ مسوَّغٌ والانتقاد تقويمٌ غير مسوَّغٍ

ينصّ هذا المعيار على أن عملية تقويم أو إطلاق الأحكام التقويمية الصريحة أو الضمنية لا تكون نقدًا، إلا إذا كانت مسوَّغةً، أو كان ظاهرًا وجود محاولةٍ فعليةٍ لتسويغها [11]. وفي حال غياب التسويغ أو محاولات التسويغ عن تلك العمليات، تُسمى هذه العمليات انتقادًا، لا نقدًا، بغض النظر عمَّا إذا كانت تركز تركيزًا متوازنًا على السلبيات والإيجابيات معًا، أو تركِّز على السلبيات وحدها. ويساعدنا هذا المعيار في الفصل الجزئي، لكن الواضح نسبيًّا، ليس بين النقد والانتقاد فحسب، إنما بين النقد والتمجيد المجاني أيضًا، منظورًا إليه على أنه اقتصارٌ على ذكر الإيجابيات دون سواها، أو إفراطٌ في التركيز عليها، من دون تسويغها، أو محاولة تسويغها.

ولتسويغ هذا المعيار، لا بد -في البداية- من توضيح معنى التسويغ هنا؛ نقصد بالتقويم المسوَّغ التقويم الذي يترافق مع محاجَّةٍ تسنده، وتبيّن معقوليّته أو مقبوليته الجزئية والنسبية على الأقل (وربما على الأكثر أيضًا)؛ فلا معنىً نقديًّا لوصف موضوع ما بأنه جيدٌ أو سيئ، أو إطلاق أي حكمٍ تقويميّ عليه، إذا لم يُظهر صاحب الحكم، أو يحاول أن يُظهر الأساس الذي تنبني عليه أحقيةُ أحكامه أو واقعيتها أو صوابها. وكي يفعل ذلك، لا بد له من تقديم بعض القرائن أو الأدلة أو البراهين أو الاستدلالات أو العوامل التي يمكن -من حيث المبدأ- أن تقنع غيره وتجعله يتبناها، أو يقبل، أو بالأحرى يتقبّل، مشروعيتها، جزئيًّا ونسبيًّا على الأقل.

يمكن تسويغ هذا المعيار، أو إظهار معقوليته الجزئية والنسبية، بالقول إنه يسمح بأن نستبعد من دائرة النقد الأحكام والآراء الذاتية، أو الذاتوية التي تُطلق ذمًّا أو مدحًا، في خصوص موضوعٍ ما، لأغراضٍ خاصةٍ، ليس من بينها، أو من بين أكثرها أهمية، رؤية استحقاق موضوع التقويم بذاته لذاك النوع من الذم أو المدح. ويسمح هذا المعيار بتمييز النقد من الآراء والأحكام الملقاة على عواهنها، أو على عماها، من دون تبصُّرٍ أو تفكُّرٍ أو تدبُّرٍ أو تأملٍ... إلخ. ونحن نرجح أن مثل هذه الأحكام والآراء موجودةٌ –بكثافةٍ- في النصوص المُعتقد أو المفترض أو المزعوم بأنها نقديةٌ معظمها؛ ونرى أنه من المفيد محاولة التقليل منها قدر المستطاع. ويصعب كثيرًا تصوُّر إمكان التخلص من هذه الآراء والأحكام تخلصًا تامًّا؛ لما يتطلبه ذلك من تسويغٍ أو سعيٍ إلى تسويغ الأحكام والآراء التي يتضمنها أي تفكيرٍ أو فكرٍ نقديّ معظمها. فوفقًا للمعيار الأول الخاص بالتمييز بين النقد والانتقاد، ما يتطلبه أي فكرٍ أو نصّ يراد له أن يكون نقديًّا، أو أن يتسم بالسمة النقدية (ويبدو أن النصوص الفكرية معظمها تحبذ الاتصاف بالسمة النقدية)، هو محاولة التدقيق في أحكامه الصريحة أو الضمنية، قدر المستطاع أو لدرجةٍ كافيةٍ، والعمل لإظهار أسس أو أبعاد معقولية أفكاره أو طروحاته الرئيسة والمهمة.

والسؤال المطروح الآن، انطلاقًا من معيار التسويغ: هل تضمنت تقويمات العظم أو أحكامه التقويمية محاجاتٍ حاولت تسويغها، بإظهار معقوليتها ومقبوليتها أو واقعيتها وصدقها واتساقها مع الموضوع المنقود، بحيث يمكن وصفها بالنقدية، أم إنها افتقرت إلى ما يسوّغها، بحيث يمكن القول إنها انزلقت إلى التمجيد أو الانتقاد، وابتعدت عن النقد؟

---

[10] العظم، ثلاث محاورات فلسفية دفاعًا عن المادية والتاريخ (مداخلة نقدية مقاربة في تاريخ الفلسفة الحديثة والمعاصرة)، (بيروت: دار الفكر الجديد، 1990)، ص 73.

[11] من بين متبني إحدى صيغ هذا المعيار نذكر، على سبيل المثال، نويل كارول الذي يرى أن السمة الأساسية للنقد تكمن في كونه تقويمًا مسوَّغًا أو مفكَّرًا به أو معلَّلا reasoned evaluation, Evaluation grounded in reasons:

Noël Carroll, On Criticism, (New York: Routledge, 2009), pp. 6-9.

وفي الإطار نفسه نفهم قول غاشيه بأنه لا يشكِّك في حقّ الناقد في النقد، لأنه يرى أن النقد هو نشاطٌ أو فعالية تسوّغ أو تبرّر justify وجودها الخاص. انظر:

Rodolphe Gasché, Unscrambling Positions: On Gerald Graff's Critique of Deconstruction, MLN, Vol. 96, No. 5, Comparative Literature (Dec. 1981), p. 1016.

من المؤكَّد أننا لا نستطيع الإجابة عن السؤال السابق بالإيجاب أو بالسلب التامّين، أو المطلقين. لكن الإجابة بنعم ولا، في الوقت نفسه، لا تعني تساوي الكفتين في فكر العظم، بحيث يستحيل تغليب طرفٍ على طرفٍ آخر، بما لا يسمح بوصفها بالنقدي أو الانتقادي أو التمجيدي. وعلى هذا الأساس، يمكننا القول إن فكر العظم، وما يتضمنه من تقويماتٍ ومحاكماتٍ أو أحكامٍ تقويميةٍ للواقع والفكر المتصل به، هو فكرٌ نقديٌّ بامتيازٍ؛ لأنه يحاول غالبًا تسويغ أحكامه، ويلجأ إلى المحاجة، سواءٌ في الدفاع عما يراه حقًّا، بالمعنَيَين: المعرفي-النظري والقيمي-العملي لمفهوم الحق/ الحقيقة، أم الهجوم على ما يراه باطلًا، بالمعنيين المذكورين أيضًا. وللتدليل على السمة النقدية لفكر العظم، وفقًا لمعيار التسويغ، من المفيد أن نبرز، في هذا السياق، السمة البحثية في نصوص العظم، واقتصار أحكامه –غالبًا- على ما يعرفه أو ما يعتقد أنه يعرفه، لدرجةٍ كافيةٍ، ومحاولته الإحاطة الكافية بموضوع بحثه أو تفكيره، مع تجنب إطلاق الأحكام في الموضوعات أو المجالات أو النقاط التي تتجاوز معارفه، وما يعنيه ذلك أحيانًا من اعترافه الاضطراري والاختياري، في آنٍ واحدٍ، بجهله في خصوص هذا الأمر أو ذاك [12].

يمكن وصف العظم بصفة المفكر أو الفيلسوف أو الكاتب أو الناقد ... إلخ، لكن ينبغي التأكيد أن العظم في تفكيره وتفلسفه ونقده يُعدّ -إلى جانب ذلك، أو بالأحرى في ذلك كله تقريبًا- باحثًا بالمعنى الأكاديمي للكلمة: فهو يحيل على نصوص من يعرض آراءهم أو يناقشها أو ينقدها مع توثيق هذه الإحالات وشرحها وتحليلها، بما يُظهر معرفته المفصَّلة بها، وبسياقات إنتاجها وتلقيها، وبالمناقشات المهمة التي دارت أو تدور حولها ... إلخ. وهذه السمة البحثية تسمح بأن يكون للاختلاف أو الاتفاق مع العظم معنىً ومعقوليةٌ وجدوىً؛ لأنها تطلعنا على الأساس الموضوعي الذي استند إليه العظم، أو رأى أنه يسمح له بإطلاق أحكامه الذاتية. ولا ينبغي التقليل من أهمية معرفتنا بهذا الأساس، فمن دون هذه المعرفة يصعب غالبًا، وربما دائمًا، تحديد قصد الكاتب ومعرفة ما إذا كان محقًّا، أو غير محقٍّ، في أحكامه، التوصيفية منها والتقويمية.

وقد يبدو أننا نبالغ في التشديد على أهمية السمة البحثية، ونفرط في إبراز أهمية حضور الأساس الموضوعي لأحكامنا التي نريد لها السمة النقدية، وقد يرى المعترض على هذا الإفراط وذلك التشديد، أن وجود هذه السمة وذلك الحضور أمرٌ بديهيٌّ، لا يحتاج إلى وضعه في إطارٍ إشكاليٍّ، ولا إلى تمييز العظم أو فكره من خلاله. في الرد على مثل هذا الاعتراض المعقول، نسبيًّا وجزئيًّا، نعتقد بضرورة الانتباه إلى أنه ليس من النادر وجود من يطلق أحكامه النقدية أو الانتقادية، من دون امتلاكه أو إبرازه لأساسٍ معرفيٍّ معقولٍ يسوّغها ويسمح بها. ومن المفيد، في هذا السياق، الإشارة إلى أن أولى المشكلات البدائية المعيبة التي ناقشها العظم في دراسته المعنونة بـ (سلمان رشدي وحقيقة الأدب)، تكمن تحديدًا «في تورُّط كثرة من أبرز مثقفينا وصحفيينا ونقادنا ومعلقينا وجامعيينا في الهجوم على كتاب لم يقرؤوه» [13] وتبيّن قائمة أسماء الكتَّاب الذين ناقش العظم حضور هذه المشكلة في بعض نصوصهم على الأقل، مدى أهمية إبراز هذه المسألة وتمييز العظم لها، على الرغم مما قد يبدو من بداهتها المفترَضة أو بدائيتها المعيبة. وانطلاقًا من هذا المعيار الأولي للتمييز بين النقد والانتقاد، يمكن القول إن هجوم الكتَّاب المشار إليهم على رشدي يمثِّل -عمومًا أو لدرجةٍ كبيرةٍ- انتقادًا لا نقدًا، في حين يجسّد هجوم العظم على هجومهم، على وجه العموم، نقدًا وليس انتقادًا. ويشير بدر الدين عرودكي إلى تميز العظم في هذا الصدد، منذ مرحلة البدايات، إذ لم تكن هذه السمة البحثية «سائدة عند عدد كبير من الباحثين والكتاب في عالمنا العربي آنئذ: أن يحشد الكاتب لبحثه كل ما يمكن أن يصل إليه من وثائق مكتوبة، وأن يقرأها بعناية وتبصّر، وأن يقرر اتفاقه أو اختلافه مع مضموناتها بناء على أسباب لا يتأخر عن تفصيلها ودعمها بكل ما يعدّه حجة لها أو عليها» [14].

وعلى هذا الأساس، وإذا وضعنا جانبًا المقالات الصحفية وما يشابهها، يمكن القول إن نصوص العظم عمومًا هي، وفقًا لمعيار التسويغ، نصوصٌ بحثيةٌ- نقديةٌ، مع وجود استثناءٍ بارزٍ (لكنه ليس وحيدًا) [15]، يتمثَّل في أحد أبرز وأكثر كتبه أهمية: (ثلاث

---

[12] ليس نادرًا أن يشير العظم، في كتاباته وأحاديثه، إلى جهله بهذا الأمر أو الميدان أو ذاك، وعجزه لهذا السبب (عن الخوض فيه أو شرحه أو مناقشته). انظر، على سبيل المثال: العظم، ذهنية التحريم. سلمان رشدي وحقيقة الأدب، ط1 1992، (بيروت: دار المدى، ط3 1997)، ص 276 (حيث يشير العظم إلى جهله بتراث الهند وآلهتها وأساطيرها وملاحمها ورموزها وحكاياتها الشعبية، وعجزه بالتالي عن الخوض فيه أو شرحه او مناقشته.)؛ ما بعد ذهنية التحريم. قراءة الآيات الشيطانية، رد وتعقيب، ط1 1997، (بيروت: دار المدى، ط2 2004)، ص 141، 193 (حيث يشير إلى أنه غير مؤهل بالتأكيد لإقامة مقارنة عامة بين رشدي وبريخت، ويعترف بعدم امتلاكه الكفاءة اللازمة لمناقشة أي شيء له علاقة بالوزن والعاطفة والاستعارة والكناية والقافية). وأذكر، في هذا السياق، أنه خلال تتلمذي على يد العظم، في دبلوم الدراسات العليا في قسم الفلسفة في جامعة دمشق، تؤلّد لدي انطباع مشابه - ومفاجئٌ آنذاك - حينما سألت العظم عن العلاقة بين الآن والزمان عند أرسطو، وكانت إجابته الهادئة والواثقة: لا أعرف، والأمر يتطلب العودة إلى نصوص أرسطو، والتدقيق فيها للإجابة. تلقيت الإجابة-اللاإجابة بوصفها حدثًا، إذ لم يكن مألوفًا لي آنذاك أن يعترف أو يقر مفكرٌ، أو أستاذ فلسفةٍ جامعيٌّ ما، بجهله أو بعدم معرفته لأمر فكريّ أو فلسفيّ ما، ببساطةٍ، ومن دون ظهور علامات الارتباك أو الحرج، ومن دون خلق جوٍّ مسرحيّ يوحي بأن عدم معرفته يمثِّل حدثًا استثنائيًّا مفاجئًا ونادر الحصول.

[13] العظم، ذهنية التحريم ...، ص 173. ومما هو طريفٌ، في هذا السياق، أن أحد المفكرين الذين انتقدهم العظم لهجومهم على كتابٍ لم يقرؤوه (باعترافهم هم أنفسهم) قام، في رده على انتقاد العظم، بتحليل ونقد/ انتقاد بنية تفكير العظم عمومًا، من دون الرجوع إلى أيّ من نصوصه، باستثناء فصلٍ وحيدٍ. انظر: العظم، ما بعد ذهنية التحريم، ص 186. وفي تعليقه على نقدٍ موجّهٍ إلى محاضرة/ نص العظم (محاكمة إبليس)، يرى عرودكي أن هذا النقد تضمّن «بعضًا من بؤس الثقافة في عالمنا العربي لا تزال آثاره ماثلة حتى أيامنا هذه حين يجيز ناقد لنفسه على سبيل المثال أن يكتب صفحات طويلة في نقد محاضرة لم يسمعها ولم يقرأها معتمدًا على مقتطفات موجزة مما أوردته الصحف منها». بدر الدين عرودكي، «حكاية البدايات»، **نزوى**، العدد الثاني والثمانون، (2015)، ص 101. وللاطلاع على رد العظم على هذا النقد أو الناقد، انظر: العظم، نقد الفكر الديني. ط2 مع ملحق بوثائق محاكمة المؤلف والناشر، ط1 1969، (بيروت: دار الطليعة، 1970)، ص 135-147.

[14] المصدر السابق نفسه، ص 100-101. وفي الموضع نفسه يضيف عرودكي: «تلك هي إذن التقنية التي اختطها لنفسه في البحث منذ البداية: جمع كل ما يمكن جمعه من الوثائق والمراجع ذات العلاقة، القراءة العميقة المدققة والفاحصة في السطور وفيما بينها لا للنصّ موضوع البحث فحسب بل وكذلك للمراجع التي سبق وأن أفاضت أو أسهمت في قراءة ما هو بصدد قراءته وتحليله، وأخيرًا التحليل الذي يعتمد العقل وحده أداة»، المصدر السابق نفسه، ص 101.

[15] انظر، على سبيل المثال، العظم، نقد الفكر الديني، ص 27-28، حيث ينقل العظم كلامًا عن لابلاس (الله فرضيةٌ لا حاجة لي بها في نظامي)، من دون أن يحيل على أي مصدرٍ أو مرجع، يسمح بالتثبت من مصداقية نقله لهذا الكلام. وهذا الغياب للتوثيق والإحالة المرجعية هو تحديدًا ما سمح لأحد منتقدي العظم بالتشكيك في صحة نسبة هذا الكلام للابلاس وباتهام العظم بانعدام (الأمانة الفكرية التي يتظاهر بالغيرة عليها)، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، صراع مع الملاحدة حتى العظم، (دمشق: دار القلم، ط5، 1992)، ص 132-133.

محاورات ...). فهذا الكتاب يخلو من أي توثيقٍ أو اقتباسٍ، كما تندر فيه الإحالات الواضحة على أجزاءٍ محددةٍ من نصوص الفلاسفة الذين تجري مناقشة آرائهم، والدفاع عنها أو مهاجمتها (ثمة ثنائيةٌ قطبيةٌ، من هذا النوع، أحيانًا، في قراءات العظم النقدية). ربما وجد العظم أن المقام في ذلك الكتاب الذي يأخذ شكل الحوار أو المحاورة بين العظم وعفيف قيصر، هو – كما يشير علي حرب - (مقام حوارٍ لا مقام بحثٍ واستقصاءٍ) [16]، وفي هذه الحال، نرى أن هذا النص، وفقًا لمعيار التسويغ، هو أقرب إلى الانتقاد والتمجيد منه إلى النقد. ونحن لا نختزل مسألة التسويغ بالإحالة الدقيقة على النصوص المنقودة والاقتباس، لكننا نراها شرطًا ضروريًّا، غالبًا على الأقل. ويمكن النظر إلى غياب التوثيق والاقتباس على أنه عاملٌ من العوامل التي أوقعت العظم، من وجهة نظرنا، في مطب استسهال إطلاق بعض الأحكام المعممة وغير الدقيقة، في هذا الكتاب تحديدًا. وقد بدا ذلك بوضوح، في قراءته لما سمي باتجاهات ما بعد البنيوية أو ما بعد الحداثوية، التي تضم وفقًا للعظم، فوكو ودريدا وفايارابند وظاهرة الفلاسفة الجدد، من أمثال ليفي ولاردو وجامبيه وجلاكسمان وبينوا ...إلخ، بوصفها «اتجاهات مغالية في لاعقلانيتها وعدميتها وعبثها، ومتطرفة في احتقارها الكامل والصريح لكل ما يمت بصلة إلى الموضوعية أو الحقيقة أو الصدق أو الواقع أو التاريخ، أي لكل ما هو غير فردي وغير شخصي وغير ذاتي وغير روحي وغير لغوي وغير مثالي وغير حدسي وغير شعوري إلخ». [17] من الواضح قوة هذا التعميم، من حيث شموله عددًا كبيرًا جدًّا من الفلاسفة أو المفكرين المختلفين كثيرًا في ما بينهم، ومن حيث إطلاقية أحكامه وقطعيتها، مثلما يظهر، مثلًا في الحديث عن الاحتقار الكامل والصريح، لكل ما يمت بصلةٍ، إن هذه القوة أو الإطلاقية التي يتسم بها ذاك الحكم المعمِّم هي نقطة ضعفه الكبيرة والواضحة. وإذا أخذنا في الحسبان نفي دريدا الكامل والواضح لمضامين مثل هذا الحكم أو التأويل لفكره أو نصوصه، يصعب معرفة النص الدريدي الذي وجد فيه العظم مثل هذا الاحتقار الكامل والواضح لكل ما يمت بصلةٍ للحقيقة أو الواقع ... إلخ. ونرى أنه ما كان باستطاعة العظم استسهال إطلاق مثل هذه الأحكام، لو كان مضطرًا إلى التقيُّد بأصول النقد التي تحدَّث عنها حرب محقًّا [18]، وما تتطلبه من الإحالة الموثقة والاقتباس المدعِّم و/أو المدعَّم. ويولِّد هذا الاستسهال صعوبة مناقشة مضامين الأحكام التي يطلقها، لكونها غير مسوَّغةٍ. ويتجسَّد عدم التسويغ، في هذا السياق، في عدم وضوح الأساس الموضوعي الذي تستند إليه هذه الأحكام. وربما كانت ضخامة المهمة التي كلف العظم نفسه بها في هذا النص (قراءة نقدية للفلسفة الغربية الحديثة والمعاصرة، بالتوازي مع قراءةٍ نقديةٍ لبعض أعلام الفكر العربي المعاصر)، هي أحد العوامل التي أسهمت في إطلاق مثل هذه التعميمات القطعية الانتقادية أو غير النقدية. فالدقة والسمة النقدية هما، في كثيرٍ من الأحيان، أبرز ضحايا النزعة الموسوعية.

من الواضح أن معيار التسويغ، للتمييز بين النقد والانتقاد، هو معيارٌ إشكاليٌّ وتأويليٌّ بامتيازٍ؛ فليس سهلًا، ولا ممكنًا على الأرجح، الاتفاق على أسسٍ واحدةٍ يمكن من خلالها، الحكم على نصٍّ تقويميٍّ ما، بأنَّه مسوَّغٌ أو غير مسوَّغٍ. وحتى إذا حصل أو وُجد مثل هذا الاتفاق، وجرى تبني أفكار المحاجة والمعقولية أو المقبولية والإسناد الموثَّق ... إلخ، بوصفها السمات العامة التي ينبغي أن يُحكم من خلالها على نصٍّ أو فكرٍ ما بأنه نقديٌّ أو غير نقديٍّ أو انتقاديٌّ أو تمجيديٌّ؛ فإن العمومية الكبيرة لهذه السمات ستكون، على الأرجح، مصدرًا لإشكاليتها الكبيرة والدائمة. ويمكن لمحاولات الضبط الجزئي لإشكالية مسألة التسويغ وتأويليتها أن تقودنا إلى المعيار الثاني، للتمييز بين بعض صيغ النقد و/أو الانتقاد؛ ويتمثَّل هذا المعيار في التمييز بين نوعين محدَّدين من التسويغ، يرتبط أحدهما بالنقد ويختص الآخر بالانتقاد.

### ب- النقد تقويمٌ محايثٌ أو داخليٌّ والانتقاد تقويمٌ مفارقٌ أو خارجيٌّ

ينبني هذا المعيار على المعيار السابق ويتجاوزه، بجعله أقل اتِّساعًا وأكثر تحديدًا. فلم نعد هنا بين قطبي ثنائية مسوغ/غير مسوغ، وإنما ضمن ثنائية تسويغ داخلي/ تسويغ خارجي. ووفقًا للمعيار الأول، يمكن القول إن هذا المعيار يختص بالتمييز بين نوعين من النَّقد. لكن يمكن القول، في المقابل، إن هذا المعيار الثاني يضع أساسًا جديدًا للتمييز بين النقد والانتقاد. وبإمكاننا التوفيق الجزئي والنسبي بين المعيارين، إذا نظرنا إلى الانتقاد، وفقًا للمعيار الثاني، على أنه نوعٌ من أنواع النقد، وفقًا للمعيار الأول. ويتحدد معنى أو صدقية الخارجية والداخلية على أساس الموضوع المنقود أو المنتقد؛ فيكون التقويم داخليًّا، ويكون، من ثَمَّ؛ نقدًا محايثًا، إذا استند إلى الأفكار أو القيم أو الأسس أو المعايير التي يتبناها، صراحةً و/أو ضمنًا، الفكر أو النص أو الاتجاه الذي يقومه ويحكم عليه؛ ويكون التقويم خارجيًّا، ومن ثم؛ انتقادًا أو نقدًا مفارقًا، عندما يستند إلى فِكَر أو قيمٍ أو أسسٍ أو معايير من خارج دائرة الموضوع الذي يقوّمه [19].

---

[16] علي حرب، صادق جلال العظم: إرادة المعرفة أم إرادة الماركسية في نقد النص، (الدار البيضاء/بيروت: المركز الثقافي العربي، ط4 2005، ص 149.

[17] العظم، ثلاث محاورات ...، ص 498، انظر أيضًا ص 499، 525-530.

[18] علي حرب، نقد النص، ص 149. الطريف أو الملفت للانتباه، بهذا الخصوص، هو أنه على الرغم من أن حرب يجد في عدم الإسناد أو الاقتباس أو التوثيق أمرًا مجافيًا (للدقة وللموضوعية ولأصول النقد)، إلا أنه يفعل الأمر نفسه في قراءته أو دراسته لكتاب العظم ثلاث محاورات ...! وليس واضحًا تمامًا كيف يسوّغ حرب هذا المجافاة، ولا نظن أن قوله بأنه ربما تماهى مع العظم الذي فعل الشيء نفسه (عدم الإسناد أو الاقتباس الموثق) يمثِّل تسويغًا مقبولًا أو كافيًا بالنسبة إلى حرب أو غيره.

[19] نجد هذا التمييز، بين النقد المحايث والنقد غير المحايث، بصيغ مختلفةٍ ومتعدِّدةٍ، في عددٍ كبيرٍ من النصوص المنظِّرة والمؤرِّخة للنقد، في ميدان الفلسفة والعلوم الاجتماعية والنقد الأدبي أو النصي عمومًا، وعند الماركسيين خصوصًا. والتَّمييز بين النقد أو النقد المحايث، بصفته تقويمًا لموضوعٍ ما على أساس معايير هذا الموضوع ذاته، والانتقاد أو النقد المفارق أو الخارجي، بوصفه تقويمًا يفرض المعايير على الواقع من الخارج، نجده، بصورةٍ بارزةٍ، في هاو، النظرية النقدية ...، ص 22. ويضع فيل سيلتر، في دراسته للنظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت، الميتانقد أو ما بعد النقد metacritique _الذي يعرّفه بأنه (نقد يُعد في سياق يتجاوز حدود الموضوع الذي يجري فحصه) _ مقابل النقد المحايث immanent critique، الذي يعرفه المترجم بأنه النقد الذي يلزم حدود الموضوع الذي يبحثه، انظر: فيل سيلتر، مدرسة فرانكفورت. نشأتها ومغزاها. وجهة نظر ماركسية، ترجمة خليل كلفت، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004)، ص 16. ونجد عند إريك هيرش تمييزًا بين ما أسماه بـ النقد الداخلي أو الباطني

ويمتلك النقد المحايث ميزةً أساسيةً تتمثَّل في كونه يتجنب الدخول في إشكاليات تسويغ الأساس المعياري الذي ينبني النقد عليه، ويتبنى، فعلًا أو على سبيل الافتراض الجدلي أو الجدالي، الأساس المعياري الذي يتبناه الموضوع الذي ينقده[20]. وفي المقابل، يجب على الانتقاد، بوصفه نقدًا مفارقًا أو خارجيًّا، أن يسوّغ أفضلية أساسه المعياري الذي يريد فرضه، في عملية التقويم. ويمكن لهذا الادِّعاء بالأفضلية أن يقابله ادعاءٌ مناقضٌ من الطرف المنتقَد أو من طرفٍ آخر. وفي مثل هذه الحالة، يصعب إيجاد أسسٍ مشتركةٍ، أو صخرة أرخميدس، يمكن للنقاش أن ينبني عليها، ويتقدم انطلاقًا منها.

واستنادًا إلى هذا المعيار، يمكن القول بدايةً إنَّ نصوص العظم تميل –غالبًا- إلى الانتقاد أو التقويم الخارجي، أكثر من ميلها إلى تبني النقد المحايث، بمعنى أن المعايير أو القيم المعيارية التي يطلق أحكامه التقويمية على أساسها، لا تكون غالبًا مستخلصةً من الموضوع المدروس ولا محايثةً له، بل تُفرض بوصفها مناقِضةً لمعايير أو قيم هذا الموضوع، مع رغبةٍ معلنةٍ في أن تحلَّ محلها. ويمثِّل كتابا نقد الفكر الديني وثلاث محاورات ... أقوى أنموذجات الانتقاد، بوصفه نقدًا مفارقًا أو خارجيًّا. فكتاب نقد الفكر الديني يتصدى «بالنقد العلمي والمناقشة العلمانية والمراجعة العصرية لبعض نواحي الفكر الديني» [21]. ومن الواضح أن العظم يرى تضادًا، بل وتناقضًا [22]، بين العلميّ والعلمانيّ والعصريّ من جهةٍ، والفكر الديني بوصفه أيديولوجيا غيبيةً ورجعيةً، أي بوصفه فكرًا لا علميًّا ولا علمانيًّا ولا عصريًّا من جهةٍ أخرى. ومثلما هو واضحٌ من عنوان كتاب (ثلاث محاورات...)، فإن العظم يمارس نقده أو انتقاده تجاه معظم فلاسفة أو تيارات الفلسفة الحديثة والمعاصرة، انطلاقًا من رؤيةٍ ماركسيةٍ (ماديةٍ وتاريخانيةٍ وجدليةٍ)، لا يتبناها، جزئيًّا أو كليًّا، هؤلاء الفلاسفة معظمهم. والطريف في هذا الصدد أن تبني العظم لهذه الرؤية الماركسية في دفاعه عنها، هو بالتحديد أو خصوصًا، ما يجعله يبتعد أو يختلف عنها أو عن نمط النقد المحايث الذي أخذه ماركس عن هيغل، ومارسه في نقد الاقتصاد السياسي، على سبيل المثال [23].

والقول بأن صيغة النقد الأساسية أو الأكثر حضورًا في نصوص العظم تتمثَّل في الانتقاد، بوصفه نقدًا مفارقًا أو خارجيًّا، لا يعني أننا نقلِّل من أهمية ومدى حضور النقد المحايث أو الداخلي في نصوص العظم. ولتوضيح هذه الأهمية وذلك المدى، ينبغي إبراز عاملين أساسيين: أحدهما موضوعيٌّ، والآخر ذاتيٌّ؛ أسهما في ممارسة العظم للنقد المحايث في نصوصه. ويتمثَّل العامل الموضوعي في أن اتسام نقد العظم بالمحايثة يرتبط ارتباطًا وثيقًا باتسام الفكر أو الموضوع الذي ينقده باليسارية - الماركسية أو التقدمية أو المادية أو التاريخانية وما شابه، أي بقدر تبنيه للقيم التي يتبناها العظم نفسه. ففي هذه الحال، نكون أمام نقدٍ ضمن الأسرة الواحدة؛ وتمثِّل السمات المكوِّنة لهذه الرابطة العائلية الفكرية الأساس المعياريّ المشترك الذي يجمع فكري الناقد والمنقود. ويتصل هذا العامل بالارتباط الجزئي، لكن الوثيق، في فكر العظم، بين النقد والنقد الذاتي [24]. وتأتي أهمية هذا الارتباط من واقع أن النقد الذاتي هو بالضرورة نقدٌ محايثٌ، جزئيًّا ونسبيًّا على الأقل؛ لأن الذات الناقدة هي نفسها، بمعنىً ما، الذات المنقودة.

وفي ممارساته النقدية للواقع والفكر العربيين، كان العظم حريصًا على إظهار انتمائه إلى ما ينقده أو ينتقده، ولهذا كان يتخذ صيغة، أو يجري في إطار، الـ(نا) أو الـ(نحن)، وليس (محض) صيغة أو إطار الـ(أنا)، مقابل الـ(هم) أو الـ(أنتم). ففي (الحب والحب العذري)، عمل العظم على تأكيد فكرة «عدم وجود فارق أساسي أو نوعي بين الرجل والمرأة بالنسبة إلى عاطفة الحب، ذلك؛ بخلاف الأفكار الموروثة المغلوطة كلها حول هذه الحقيقة، وبخلاف التصورات الناجزة والمغروزة في عقولنا وقلوبنا أجمعين» [25]. ومن المفيد، في السياق الحالي، التشديد على عنوان كتاب العظم (النقد الذاتي بعد الهزيمة). ففي هذا الكتاب، يبين العظم السلبيات الفاعلة في بنيان الخط الثوري العربي الاشتراكي، وفي صفوف اليسار العربي [26]، والعظم أعلن، في هذا الكتاب وغيره، انتماءه إلى هذا الخط واندراجه في هذه الصفوف. وعلى الرغم من أن نقد الفكر الديني يندرج _عمومًا_ في إطار الانتقاد الخارجي أو النقد المفارق، إلا أنه لا ينبغي التقليل من أهمية النقد المحايث/ الذاتي الذي يتضمنه. وينطبق الحكم ذاته، ولدرجةٍ أكبر، على نصي (ذهنية التحريم) و(ما بعد ذهنية التحريم). فـ (نقد الفكر الديني) يتأسس على، ويتوازى مع، نقدٍ لـ الكتاب التقدميين، ولمفكري أو قيادات حركة التحرر

---

intrinsic criticism والنقد الخارجي extrinsic criticism، انظر:
E. D. Hirsch, Validity in Interpretation, (New Haven: YUP, 1978), pp. 144-163.
وتفرق جيليان روز، في فلسفة أدورنو، بين النقد المحايث immanent criticism، والنقد المتعالي أو المفارق transcendent criticism (من الواضح أن المقابل الإنكليزي لكلمة نقد، في مصطلحات النقد المحايث أو الداخلي أو ما شابه، يكون criticism أحيانًا، وcritique، أحيانًا أخرى). انظر:
Gillian Rose, The Melancholy Science: An Introduction to the Thought of Theodor W. Adorno, (New York: Columbia University Press, 1978), p. 151.

[20] تشير سيلا بن حبيب إلى أن هيغل قد طوَّر منهج النقد المحايث، لتجنب الوقوع في مآزق الأبحاث المعيارية والتأسيسية، في الميادين الفلسفية المعرفية والأخلاقية والسياسية. انظر:
Seyla Benhabib, Critique, Norm, and Utopia. A Study of the Foundations of Critical Theory, (New York: Columbia University Press, 1986), p. 9.

[21] العظم، نقد الفكر الديني، ص 7.

[22] انظر مثلًا، المصدر السابق نفسه، ص 21، 26، 32.

[23] Cf., Benhabib, Critique, Norm, and Utopia …, pp. 9, 19-43.

[24] يرى السيد يسين في العظم رائدًا للنقد الذاتي العربي: انظر، السيد يسين، العظم رائد للنقد الذاتي العربي، نزوى، العدد الثاني والثمانون، (2015)، ص 120-125. وفي معرض الإجابة عن سؤال (ما الهدف من إعادة طباعة كتاب (النقد الذاتي بعد الهزيمة) رغم مرور أربعين عامًا على هزيمة حزيران؟)، يشير العظم إلى استخدام الكتاب تعبير النقد الذاتي، وندرة استخدام هذا التعبير في الثقافة العربية، ليشرح أهمية هذا الكتاب ومسوّغات إعادة طباعته. انظر: صادق جلال العظم، العلمانية هي البديل من الحرب الأهلية في العالم العربي، حوار مع حسن سلمان في جريدة الشرق الأوسط، الأربعاء 15 آب/ أغسطس 2007، العدد 10487.

[25] العظم، الحب والحب العذري، ط1 1968، (دمشق/بيروت/بغداد: دار المدى، ط8 2007)، ص 18-19.

[26] العظم، النقد الذاتي بعد الهزيمة، ص 130-132.

العربي، ولأصحاب القناعات الاشتراكية الثورية[27]. ونجد النقد الذاتي/ المحايث ذاته في النصوص المجموعة في (ذهنية التحريم) و(ما بعد ذهنية التحريم)؛ فالمناقشات والحوارات والسجالات النقدية شديدة اللهجة معظمها؛ هي مع كتَّاب أو مفكرين يساريين أو تقدميين ... إلخ، أي: مع مفكرين يشترك معهم العظم في الانتماء الفكري أو الإيديولوجي العام، أمثال أحمد برقاوي، هادي العلوي، عبد الرزاق عيد. ولهذا لا نتفق مع رضوان السيد الذي رأى أن ما اجترحه العظم، في نصي (ذهنية التحريم) و(نقد الفكر الديني)، «ليس غير جلد للذات بعد إخراج نفسه من الأمة كلها» [28]، ومن الضروري _هنا_ التدقيق في معنى مصطلحي (جلد الذات) و(الأمة). ويبدو أن السيد يرى أن العظم يبالغ في نقده أو انتقاده للذات، لدرجةٍ تسمح بوصفه بالجلد. ولا يسوّغ السيد أحكامه، في خصوص فكر العظم، ولا يوضّح معانيها، بالإحالة الموثقة على نصوص العظم. لكن يمكننا القول: إن نقد العظم أو انتقاده للواقع والفكر العربيين يتسم بالشدة والحدة والصدامية، أو السجالية والتطرف، أو الجذرية ... إلخ، من دون أن يعني ذلك _بالضرورة_ أنه يتسم بالمبالغة أو الإفراط، بما يجعله أقرب إلى جلد الذات، كما يعتقد السيد. فالواقع والفكر العربيين كانا وما زالا في حال من السوء تسمح بنقدٍ جذريٍّ وانتقادٍ شديد اللهجة، بل تستدعيهما وتتطلبهما بشدةٍ أيضًا. أما مصطلح (الأمة)، فيبدو أنه أقرب إلى أن يعني عند السيد – ذي التوجه الإسلامي – معنى (الأمة الإسلامية)؛ والعظم خارج هذه الأمة، من حيث الأيديولوجيا والفكر، مع تأكيد انتمائه إليها، بالمعنى الحضاري والثقافي والتراثي والتاريخي، كما يقر هو شخصيًّا[29]. لكن إذا كان المقصود بمفهوم (الأمة) – وهو غير مستخدمٍ كثيرًا في نصوص العظم – العروبة، أو العرب ومشروعهم التحرري ونضالهم اليساري آنذاك، فإن العظم قد تبنى وأعلن انتماءه إلى هذه الأمة[30]، وأظهر هذا التبني في أعماله معظمها. ويمكن للتوازي أو التداخل الجزئي، _لكن المهم، الذي أشرنا إليه وشددنا عليه، بين النقد الذاتي والنقد المحايث_ أن يساعد في تأكيد هذا التبني وذاك الانتماء وتوضيحهما.

وإلى جانب العامل الموضوعي الذي يدفع العظم، في كثيرٍ من الأحيان، إلى تبني نمط النقد المحايث، ثمة عاملٌ ذاتيٌّ يكمن _تحديدًا_ في رغبته في السجال، وتقديره العالي له، واعتقاده الصريح بأهميته وضرورته. وفي هذا الخصوص، يقول العظم بوضوح: «أُساجل زملائي في أحيان كثيرة، فالثقافة التي لا يوجد فيها سجال أعدّها ثقافة شبه ميّتة، والمساجلة مع الآخرين هي ملح الأرض بالنسبة إلي» [31]. والمقصود بالسجال أو المساجلة، في هذا السياق، هو الاختلاف أو التضاد الفكري الذي يتخذ شكل جولاتٍ متناوبةٍ من الأخذ والرد، والهجوم والدفاع، والفوز والخسارة، الجزئيين والنسبيين، بين الطرفين المختلفين أو المتضادين. وثمة علاقةٌ وثيقةٌ بين النقد والسجال، لدرجةٍ سمحت بتعريف تاريخ النقد criticism على أنه، إلى _حدٍّ كبيرٍ_ تاريخ السجال polemics بين النقاد[32]. وفي كثيرٍ من الأحيان، يتماهى النقد مع السجال عند العظم، لدرجةٍ كبيرةٍ؛ إذ يتخذ النقد عنده طابع السجال، في أسيقة كثيرةٍ. ولهذا نجده يشرح أو يعرّف أحد المصطلحين بالآخر أحيانًا، ويستخدمهما بوصفهما مترادفين، أحيانًا أخرى. لكن ينبغي التشديد _هنا_ أنه على الرغم من توصيف العظم ممارساته النقدية بالسجالية، وشكره من أسهم في السجالات حول القضايا التي أثارها[33]، وتقبله الشخصي للانتقادات العنيفة التي طالت فكره، برحابة صدرٍ ومودةٍ[34]، فإن كل ذلك، وغيره، لا يعني أنه يرى أن كلَّ نقدٍ ينبغي أن يتخذ صيغة السجال بالضرورة[35]، ولا أن كل سجالٍ إيجابيٌّ بالضرورة. فكما إنه (لا بد من التمييز بين نقدٍ ونقدٍ) [36]، فمن الضروري أيضًا التمييز بين سجالٍ وآخر، وفقًا لمعايير مختلفةٍ، يأتي في مقدمتها مدى اتخاذ هذا السجال صيغة المقاربة المعرفية، «حيث السجال لا تسوّغه البلاغة الموروثة بل الوقائع المستجدة» [37]. وعلى هذا الأساس، ينبغي لنا أن نفهم حديث العظم عن السجال (بالمعنى العلمي للعبارة) [38]، وعن ضرورة الالتزام بـ (تقاليد النقاش الفكري السجالي وأصول الصراع الأيديولوجي الهادف) [39] فعدم الالتزام هذا هو، تحديدًا أو خصوصًا، أكثر ما أخذه العظم على بعض منتقديه (أدونيس أنموذجًا).

---

[27] العظم، نقد الفكر الديني، ص 8-13.

[28] رضوان السيد، نزعة التعالم، في: العظم، ما بعد ذهنية التحريم، ص 512.

[29] في حوارٍ أجرته معه فاطمة محسن، يقول العظم: «نحن كعرب ومسلمين (وأقصد مسلمين حضاريًّا وثقافيًّا وتراثيًّا وتاريخيًّا بالدرجة الأولى) لا نستطيع أن نتصور أنفسنا على هامش التاريخ [.....]» العظم، حوار مع صادق جلال العظم، حاورته فاطمة المحسن، **مجلة نصوص**، العدد 2، تشرين الأول/ أكتوبر، 1995، ص 20.

[30] في حوارٍ أجراه معه محمد أبي سمرا، يقول العظم: «أنا منذ زمن بعيد لم يستفق عندي إحساس عربي جامع، مثلما استفاق اليوم، مع أن وعيي عروبي منذ حرب السويس في العام 1956»، صادق جلال العظم، الثورات الراهنة تقطع مع الأنظمة المستبدة [.....] والإسلام التركي أنموذجًا ديمقراطيًّا محتملًا، جريدة النهار، الأحد 31 تموز 2011، السنة 78، العدد 24463.

[31] صادق جلال العظم، التصور الديني الأصولي لمجرى التاريخ ... انحداري (1-2)، حوار مع خلدون النبواني، **موقع الأوان**، الأحد 4 تشرين الأول (أكتوبر) 2009.

[32] Wallace Martin, Introduction, in The Yale Critics: Deconstruction in America, Jonathan Arac, Wlad Godzich, Wallace Martin (eds.), (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1983), p. xv.

[33] العظم، ذهنية التحريم ...، ص 10.

[34] في الحديث عن المثقفين العرب الكبار الذين (يتمتعون بأصالة الموقف النقدي ويراعون قيم التحاور في علاقاتهم مع زملائهم داخل القطاع الثقافي)، يستشهد علي حرب بتجربته الشخصية مع العظم الذي عامل حرب بودٍّ، حين التقاه على الرغم من أن حرب كان (ناقدًا له بقسوةٍ وعنفٍ)، انظر: علي حرب، المثقف ضد النقد، في الفكر والحدث. حوارات ومحاور، (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1997)، ص 140.

[35] إن الصلة التاريخية والمفهومية الوثيقة بين النقد والسجال عمومًا، وتلك التي نراها في نصوص العظم خصوصًا، جعلت فالح عبد الجبار يقول بغياب الطابع النقدي عن كتاب في الحب والحب العذري، لمجرد خلوه من السجال. انظر: فالح عبد الجبار، العقلانية النقدية والدين مساهمة العظم بعد نصف قرن، نزوى، العدد الثاني والثمانون، (2015)، ص 86. ونحن نختلف مع عبد الجبار، في هذا الخصوص، لأن النقد يمكن أن يتناول أفكار موضوعٍ ما، من دون أن يدخل في سجالٍ مع أي طرفٍ أو مفكرٍ معيَّنٍ. وهذا ما فعله العظم في الكتاب المشار إليه.

[36] العظم، ثلاث محاورات ...، ص 95.

[37] فيصل دراج، صورة المثقف الحديث، نزوى، العدد الثاني والثمانون، (2015)، ص 43.

[38] العظم، ما بعد ذهنية التحريم، ص 186.

[39] العظم، ذهنية التحريم ...، ص 72.

وعندما يتخذ النقد شكلًا أو صيغةً سجاليةً، فإنه يميل، أحيانًا على الأقل، إلى أن يكون نقدًا داخليًّا أو محايثًا، أي أنه يسلِّم ببعض أفكار أو قيم أو افتراضات ما، أو من ينقده، في سبيل إظهار عدم معقوليتها لاحقًا، على أساس إظهار ما يمكن أن ترتبط به أو تفضي إليه من نتائج نظريةٍ و/أو عمليةٍ. ومن هنا إقرار العظم بأنه مضطرٌ أحيانًا إلى التبني الموقت لبعض أفكار خصومه (لتحقيق أغراض سجالية وتوضيحية لا أكثر)[40] فعلى الرغم مما يبدو من ميل العظم إلى النقد الجبهي، القائم على الصدام والمجابهة الصريحة مع الخصم، بعيدًا عن أعمال المناورة والالتفاف على الخصم ومهادنته ... إلخ، فإنه يدرك أن عمليات النقد عمومًا، والنقد في صيغته السجالية خصوصًا، «كثيرًا ما تفرض على صاحبها – حفاظًا على فاعليتها ونجاعتها – ملاقاة الخصم في منتصف الطريق أحيانًا، أو المسير معه بعضًا منها، على أقل تعديل، في أحيان أخرى».[41] وهذا ما فعله العظم، على سبيل المثال، في ذهنية التحريم، عندما اضطر، في بعض الأحيان، إلى التعامل مع رواية سلمان رشدي على أنها وثيقة فكرية. لكن العظم ليس من النوع الذي يهادن طويلًا من يختلف معه، ولهذا يصعب أو يندر كثيرًا أن نجد العظم قد ساير خصمه طويلًا، أو سار معه أو إليه، ليلقاه أو يلتقيه في منتصف الطريق؛ فالجذرية الصدامية، لا الوسطية التوفيقية، هي ما نجدها غالبًا ملازمةً لفكر العظم أو نقده. وإن المدى الذي يسير فيه الناقد مع من ينقده، ويسلم بآرائه أو يتبناها، هو الذي يحدد طبيعة النقد أو الانتقاد؛ فكلما كان ذلك المدى أكبر، كانت مساحة الانتقاد والاختلاف أقل، لدرجةٍ قد تدفع إلى إخراج النص من دائرة أو حقل النقد [42].

من الواضح أن هذا المعيار أكثر دقةً، وأقل إشكاليةً عمومًا، من المعيار السابق؛ لأن التمييز بين ما هو خارجيٌّ أو مفارقٌ وما هو داخليٌّ، يبقى غالبًا أسهل أو أقل صعوبةً من التمييز بين المسوَّغ وغير المسوَّغ. لكن تفكيك ثنائية الداخل والخارج يبقى أمرًا ممكنًا، من حيث المبدأ، وضروريًّا، في هذا السياق؛ لأنه ليس ثمة نقد خارجي لا داخل له، ولا داخليًّا لا خارج له. ونفي حالتي التداخل والتخارج المطلقتين يعني أننا هنا (وربما هناك أيضًا) في ميدان النسبية التي تعني، في هذا السياق، أن كل نقدٍ خارجيّ هو داخليٌّ أيضًا، وأن كل نقد داخليّ هو خارجيٌّ أيضًا، ومن ثم؛ كلّ نقدٍ هو نقدٌ داخليٌّ [43] وخارجيٌّ في الوقت نفسه. وقد برزت هذه النسبية بوضوح، عندما أبرزنا الحضور القوي والواضح للنقد المحايث أو الخارجي في نصوص العظم، على الرغم من أن النقد الممارس، في هذه النصوص، هو، عمومًا أو بالدرجة الأولى، النقد المفارق أو الخارجي.

كل نقدٍ خارجيّ هو داخليٌّ أيضًا؛ لأنه لا يمكن للنقد – مهما بلغت مفارقته أو خارجيته – إلا أن يستند، لدرجةٍ أو لأخرى، استنادًا مباشرًا أو غير مباشرٍ، إلى ما هو مشتركٌ ومن ثم؛ داخليٌ ومحايثٌ. وفي المقابل، كل نقدٍ داخليّ هو خارجيٌّ أيضًا؛ لأنه لا يمكن تصوُّر وجود تماهٍ أو اتفاقٍ، كاملٍ وفعليّ، بين الناقد والمنقود؛ فالفرادة الأولية للبصمة الفكرية لا تقلّ قوةً، من حيث المبدأ، عن البصمة العضوية. وثمة نقدٌ خارجيٌّ في كل نقدٍ داخليّ، بقدر وجود أو حضور الاختلاف بين الناقد والمنقود. وترتبط صعوبة تصنيف النقد، من حيث المحايثة أو المفارقة، في بعض الأحيان، بالموضوع المنقود، بقدر ارتباطها بالفكر الناقد، وربما أكثر. وهذا ما نجده -على سبيل المثال- في نقد العظم لأدونيس، إذ يتوازى ويتداخل بعدا النقد (المحايث والمفارق)، لدرجةٍ يصعب معها حسم أولوية أحدهما على الآخر، أو الفصل بينهما.

إن الإشكالية الكامنة في معيار المحايثة والمفارقة، هي عاملٌ من العوامل التي قد تشجع البحث عن معيارٍ آخر، أو معايير أخرى، للتمييز بين بعض صيغ النقد و/أو الانتقاد. وإضافةً إلى هذا العامل، ثمة عاملان يسوّغان البحث عن معايير أخرى. يتمثّل العامل الأول في شكلانية معيار المحايثة والمفارقة؛ لأنه لا يهتم أو لا يكترث، من حيث المبدأ، على الأقل، بمضمون هذا النقد وبسلبيته أو إيجابيته، من حيث الأفكار التي يحملها، والنتائج التي يفضي أو يمكن أن يفضي إليها. فزيادة التركيز على مضمون النقد تتطلّب الاستناد إلى معيارٍ آخر، في التمييز بين صيغ النقد و/أو الانتقاد المختلفة. ويقودنا هذا العامل الأول إلى عاملٍ ثانٍ، يرتبط به أو ينتج عنه، ويتمثّل في أحد أكثر المعاني الشائعة أو السائدة للنقد أهمية، في الفلسفة والفكر الغربي والعربي عمومًا، ومن ضمن ذلك فكر العظم. فمن خلال هذا المعنى الشائع، يُميَّز بين نقدٍ ونقدٍ، أو بين النقد والانتقاد، انطلاقًا من مدى سلبية و/أو إيجابية التقويم الممارس. وسنناقش في ما يأتي معياريْن يمثلان صيغتين مختلفتين، لكن متداخلتين ومتكاملتين، من التمييز بين النقد بوصفه إيجابيًّا، والانتقاد بوصفه سلبيًّا.

---

[40] العظم، ما بعد ذهنية التحريم، ص 117.

[41] المصدر السابق نفسه.

[42] هذا ما يفعله جورج طرابيشي، على سبيل المثال، حين يضع السمة النقدية مقابل ما نسميه بالسمة المحايثة وما يسميه بالسمة الانتمائية، ويبدو ذلك في قوله: «القراءة التي يقدمها عبد الرزاق عيد لفكر ياسين الحافظ هي قراءة انتمائية، لا قراءة نقدية، قراءة من داخل جهاز مفاهيم الممارسة الفكرية لياسين الحافظ، لا من خارجه. بملاصقته، أو في أضعف الأحوال بموازاته، لا بمجاوزته [.....].» طرابيشي، ياسين الحافظ: نهضوي بجلد ماركسي، ص 274.

[43] بهذا المعنى، أو في هذا الإطار تحديدًا، نعتقد بمعقولية أو مقبولية التأكيد القائل (كل نقدٍ هو نقدٌ محايثٌ). انظر:

Paul Fairfield, Philosophical Hermeneutics Reinterpreted: Dialogues with Existentialism, Pragmatism, Critical Theory, and Postmodernism, (London & New York: Continuum, 2011), p. 120.

**في التمييز بين النقد والانتقاد**
**فكر صادق جلال العظم أنموذجًا**

### ج- النقد يهتم بالإيجابيات والسلبيات، الانتقاد يركّز اهتمامه على السلبيات فحسب

ينبغي لأي محاولةٍ ساعيةٍ لتحديد معنى النقد أن تميّز بين التنظير للنقد وممارسته؛ إذ يبدو أن ثمة -في كثيرٍ من الأحيان وربما في معظمها- اختلافٌ ملموسٌ بين معنى النقد، في التنظير له، ومعناه في ممارسته. ففي حين ينحو التنظير للنقد، في معظم الأحيان، إلى الموازنة بين اهتمام النقد بإبراز الإيجابيات واهتمامه بفضح السلبيات أو الكشف عنها[44]، نجد أن ممارسة النقد تركّز اهتمامها، غالبًا أو لدرجةٍ أكبر، على السلبي. وربما كانت هذه الممارسة هي سبب -أو أحد أسباب- النفور السائد من التعرّض للنقد أو تلقيه، على الرغم من الحملات التبشيرية المستمرة بأهمية النقد وضرورته وفائدته... إلخ.

لا نجد التفاوت أو الاختلاف السابق، في المقارنة الأولية والعامة بين تنظير العظم للنقد وممارسته له؛ إذ يميل العظم غالبًا في الحالتين كلتيهما، إلى ربط النقد بإظهار السلبيات، بالدرجة الأولى (وربما الثانية والثالثة أيضًا)، من دون أن يعني ذلك -بالنسبة إليه- سلبية النقد أو عدم إيجابيته. وهكذا؛ يبدو أن النقد عند العظم – سواءٌ كان محايثًا أم غير محايثٍ، مسوَّغًا أو غير مسوَّغٍ – يتخذ صيغة الانتقاد الذي يركز تركيزًا أساسًا على سلبيات الموضوع الذي يتناوله، بعيدًا عن النقد المتوازن الذي يقتضي الاهتمامَ اهتمامًا متوازيًا ومتعادلًا بالسلبيات والإيجابيات في آن معًا. وسنحاول، في ما يأتي، إبراز تركيز العظم في تنظيره وممارسته للنقد، على ربط النقد بالكشف عن السلبي.

في نقد الفكر الديني، يأخذ العظم على عاتقه التصدي الفكري والعملي للفكر الديني، «لفضح أنواع التزييف والاستلاب التي تفرضها الأيديولوجيا الدينية على الإنسان العربي» [45]. ولا يقتصر مضمون النقد أو هدفه على الكشف عما هو سلبي أو فضحه، وإنما يمتد أيضًا ليشمل القضاء على سلبيات الواقع العربي، وتبديد الأوهام القائمة في الفكر العربي[46]. وفي مقدمة كتاب النقد الذاتي بعد الهزيمة، يميز العظم بين نوعين من النقد، أحدهما مرذولٌ؛ يجب تجاوزه أو الابتعاد عنه، والآخر محمودٌ؛ يجب تبنيه وممارسته. وتتجلى الصيغة المرذولة أو المتوَّهمة من النقد في كونه (مجرد عملية تجريح أو تعدادٍ لعيوب ومثالب ونقائص لا تنتهي) [47]. أما حقيقة النقد، أو صيغته المحمودة، فتكمن في كونه (التحليل الدقيق بغية تحديد مواطن الضعف وأسباب العجز والمؤثرات المؤدية إلى وجود العيوب والنقائص) [48]. ولأول وهلةٍ– مثلما يقر العظم نفسه – أو أكثر، يبدو النقد، سلبيًّا وقاسيًا [49]، حتى في الصيغة المحمودة والمرغوبة التي يضعها العظم. وعلى هذا الأساس، يمكن القول مبدئيًّا إن العظم يختزل النقد إلى الانتقاد، وإن تمييزه بين نوعي النقد ليس إلا تمييزًا بين نوعين من الانتقاد؛ لأن كليهما يركّز على ما هو سلبيٌّ، ولا يعنى كثيرًا أو قليلًا، بإبراز ما هو إيجابيٌّ في الموضوع الذي يتناوله بـ (التحليل الدقيق). ومن المفيد الانتباه، في هذا الخصوص، إلى أن ارتباط النقد عند العظم بـ(النقد الذاتي) يجعل صلته بالانتقاد أقوى وأوثق. فمن النادر أن يتضمن النقد الذاتي مدحًا للذات المنقودة أو إشادةً بها، بل إن النقد الذاتي يمضي أو يفترض أنه يمضي، تحديدًا في اتجاهٍ مضادٍّ أو مناقضٍ لهذا المدح وتلك الإشادة. ويبدو ذلك واضحًا في النقد الذاتي الذي مارسه العظم تجاه الخط الثوري العربي الاشتراكي، الذي ينتمي إليه؛ إذ اقتصر اقتصارًا تامًا تقريبًا، أو ركز، بالدرجة الأولى، على إبراز أو انتقاد السلبيات الفاعلة في هذا الخط[50].

ويتعزز الانطباع الأولي باختزال العظم النقد إلى الانتقاد، وربطه بما هو سلبيٌّ بمعنى ما، من خلال تتبع توصيفه للنقد الماركسي.[51] ففي ثلاث محاورات ...، يتحدث العظم عن استخدام ماركس سلاح (الشك المنهجي والنقد التاريخي الهدَّام والسجال العنيف) [52]، ويشير –كذلك- إلى إقدام ماركس على «نقدٍ سجاليٍّ شديدٍ ومدمّرٍ وجَّهه إلى تلك النظريات السائدة يومئذ والفلسفات المتداولة وقتئذ»[53]، وإذا أخذنا في الحسبان ماركسية العظم، فمن المهم أن نتذكّر أنه قد ربط الفلسفة الماركسية بمهمةٍ سلبيةٍ، حين

---

[44] في تقريظ النقد وإظهار طابعه الإيجابي، على الرغم من الاهتمام بإبراز السلبيات والإيجابيات في الوقت نفسه، انظر: دراج، في دلالة النقد، ص 99؛ المير أحمد، العقل والرصاص. الأدمغة بين محكمة الظلام وأزمنة الهلام، في العظم، ما بعد ذهنية التحريم، ص 449-450.

[45] العظم، نقد الفكر الديني، ص 10.

[46] المصدر السابق نفسه، ص 14.

[47] العظم، النقد الذاتي بعد الهزيمة، ط1 1968، (بيروت: دار الطليعة، ط4 1970)، ص 7.

[48] المصدر السابق نفسه.

[49] المصدر السابق نفسه.

[50] انظر مثلًا: المصدر السابق نفسه، ص 127-130. ومن المفيد الإشارة في هذا الصدد، إلى أن مصطلح النقد الذاتي في كتاب النقد الذاتي بعد الهزيمة قد تُرجم بـ Self-Criticism. ومصطلح Criticism يعني، في هذا السياق، الانتقاد، أو النقد بوصفه انتقادًا، أي تقويمًا يركّز على سلبيات الموضوع المنقود، وفي مناقشة شفهيةٍ شخصيةٍ أجريتها مع العظم، أكد العظم رضاه عن هذه الترجمة، مع الإقرار بأن النقد يعني عنده، في هذا الكتاب على الأقل، الانتقاد. انظر:
Sadik J. Al-Azm, Self-Criticism After the Defeat, Foreword by Fouad Ajami; Introduction by Faisal Darraj, (London: Saqi Books, 2012).

[51] ينتشر هذا الاختزال للنقد إلى الانتقاد، أو مماهاته معه، عند متبني اليساريين ومتبني الماركسية عمومًا. وعلى هذا الأساس، قد لا يكون أمرًا غريبًا ملاحظة وجود هذا الاختزال أو المماهاة عند العظم، بوصفه ماركسيًّا. لكن ينبغي التشديد هنا على أن هذا الاختزال أو تلك المماهاة حاضران أيضًا، حضورًا قويًّا نسبيًّا، عند مفكرين أو باحثين غير ماركسيين. انظر، على سبيل المثال، تعريف كاثرين للنقد، بوصفه (الممارسة التقليدية في الفلسفة الغربية)، بأنه يسعى للإمساك بالخلل أو العيب الكامن في المحاجة التي ينقدها، للتخلي عما ينقده أو رفضه، على هذا الأساس هذا الخلل أو العيب.
Catherine Belsey, Critical Practice, 2nd Edition, (New York: Routledge, 2002), p. 104.

[52] العظم، ثلاث محاورات ...، ص 130.

[53] المصدر السابق نفسه، ص 133.

رأى أن الفلسفة بمعناها الحديث «تميل إلى تقويض أركان العالم القديم منذ ماركس»[54]. فالنقد يقوّض [55]، مثلما يؤكد العظم في أكثر من مكانٍ.

وليس نادرًا أن تترادف معاني النقد والانتقاد، في نصوص العظم، بحيث يشير المفهومان أو المصطلحان كلاهما إلى التركيز على السلبي أو مهاجمته أو رفضه... إلخ. ففي الردِّ على من «اتهم رشدي بالتحامل على جاليات المهاجرين الآسيويين [.......] بتقديم صورةٍ هزليةٍ قبيحةٍ عنهم وعن حياتهم وسلوكهم وعاداتهم... إلخ»، يبدو كما لو أن العظم يماهي بين الهجاء والنقد، حين يؤكد أن هجاء رشدي الساخر، أو سهامه النقدية الساخرة، يتناولان «شريحة اجتماعية – طبقية محددة وأنموذجات حقيرة معينة في أوساط هذه الجوالي، وليس الجوالي كلها من دون تمييز أو تدقيق» [56]. وفي النص نفسه، ينتقد العظم النقاد العرب الذين ينتقدون رشدي نقد المؤرخ، من خلال اتهامه بالكذب والتشويه والتحريف والتزييف والدس وما إليه [57].

ويتبنى بعض مؤيدي العظم وناقديه المماهاة ذاتها أو يربطون مفهوم أو عملية النقد، ربطًا وثيقًا وأساسيًّا، ويكاد يكون حصريًّا، بالكشف عما هو سلبيٌّ. وهذا ما نجده -على سبيل المثال- في نص أحمد الحمد الذي يناقش نص برقاوي عن العظم، ويشارك في التصدي للانتقادات القاسية أو غير الملائمة التي يتضمنها. ففي مناقشة اتهام برقاوي للعظم بتحويل النقد من موقفٍ إلى مهنةٍ، يرى الحمد «أن هذه التهمة، إن صحت، هي له وليست عليه، وذلك لأنه هناك في مجتمعنا العربي العديد (ما لا حصر له) من الظواهر التي هي بحاجةٍ إلى النقد وبحاجةٍ إلى أن يسقط عليها الضوء الكاشف لإبراز مواطن العلة فيها» [58].

ويتبنى بعض منتقدي العظم أيضًا هذا التماهي بين النقد والانتقاد. فعلى سبيل المثال، نجد هذا التبني عند أحمد برقاوي الذي حاول، في حوار نقديٍّ مع مفكرين عرب، أن يبين أنهم أسرى الوهم – العظم من بينهم وفق رؤية برقاوي – وعمل على جعل أفكارهم موضوعًا للنقد والدحض [59]. ويستغرب برقاوي استسهال العظم طريقة عرض الموضوعات والمتمثلة في اقتصاره على النقد، ويؤكد أن «كل ظاهرةٍ وفكرةٍ أو نصٍّ نظريٍّ أو موقفٍ يمكن أن يتحول إلى موضوعٍ للنقد. عندها ليس من الصعب أن يجد الناقد ما يشاء من النقص والنقض والجمل الداحضة واللغة الساخرة والأحكام العامة والنصوص المناقضة للنص المنقود... إلخ» [60]. وعلى الرغم من السياق الانتقادي لكلام برقاوي عن العظم، يبدو أنه ثمَّة اتفاقًا بينهما في خصوص وجود نوعٍ من المماهاة، أحيانًا على الأقل، بين مفهومي كلٍّ منهما عن النقد والانتقاد. ونجد إحدى أقوى صيغ هذه المماهاة، أو النزعة الاختزالية في نص أدونيس المنتقد للعظم، بوصفه صاحب عقلٍ معتقلٍ أو اعتقاليٍّ. ويرى أدونيس، أنه في الوضع الذي يكون فيه هذا العقل الاعتقاليُّ مهيمنًا أو سائدًا، فإن دور المفكر (يكمن، تحديدًا، في نقد هذا العقد الاعتقالي، في تفكيكه وتهديمه) [61]. وفي السمة التخريبية الهدَّامة وحدها – الحاضرة، من وجهة نظر أدونيس، في ما يقوله بعض المفكرين المقموعين الهامشيين – «لا يكمن شرف الفكر العربي وحسب، وإنما يكمن أيضًا شرف الإنسان العربي» [62].

تسعى بعض محاولات الموازنة الشكلية، بين الإيجابيات والسلبيات، في الممارسات النقدية، إلى أن تخفي واقع اختزال النقد إلى الانتقاد، من دون أن تنجح في إلغاء هذا الواقع الاختزالي. ويمكن إدراج فشل هذه المحاولات في إطار الهوّة التي تفصل بين التنظير للنقد وممارسته، وعدم الاتساق بين هذين الجانبين، في كثيرٍ من النصوص المنظِّرة للنقد والممارسة له، في الوقت نفسه. وإن التمييز الأولي أو الشائع بين النقد، بوصفه تقويمًا يهتم اهتمامًا متوازنًا أو متوازيًا بإيجابيات وسلبيات ما ينقده، والانتقاد، بوصفه تقويمًا يركِّز اهتمامه على ما هو سلبيٌّ، قد يعطي الانطباع بأن الانتقاد جزءٌ من كلٍّ أكبر هو النقد، وأنه يكفي إكمال عملية ذكر السلبيات (الانتقاد) بذكر بعض الإيجابيات، حتى تكون قد اكتملت عملية التقويم التي نسميها نقدًا. لكن شكلية هذا التوازن المزعوم أو عدم توازنه، يبين صعوبة إعادة التقويم إلى جادة النقد بعد اختزاله إلى عمليةٍ انتقاديةٍ. ويظهر ذلك بوضوحٍ في إحدى محاولات الموازنة بين أهمية أو حضور السلبيات والإيجابيات في النقد، التي أجراها علي حرب ضمن إطار ما يسميه بالعلاقة الإشكالية أو الضدية التي تربطه بالعظم. ويعبّر حرب عن إشكالية أو ضدية هذه العلاقة، في قوله: «أنتقد طروحات العظم، لكنني لا أنفي كل النفي، أهمية كتاباته الفلسفية، إن لجهة ثقافته المتينة، أو لجهة نظام العرض الذي يجري عليه تفكيره، أو لجهة بعض انتقاداته النفاذة لبعض النصوص» [63]. فحرب يصف نقده لطروحات العظم بأنه انتقادٌ لها، مع إقراره التام بأهمية كتاباته الفلسفية. ويبدو واضحًا مدى أساسية ما ينتقده حرب في نقده (طروحات العظم، من دون الحديث عن أي استثناءٍ، في هذا الخصوص) مقابل ثانوية الأهمية (مقارنةً بأساسية ما ينتقده حرب: طروحات العظم) التي ينسبها حرب إلى كتابات العظم، أو لا ينفيها، لكن من غير أن يؤكِّدها، أو أن ينشغل بها، أو أن

---

(54) العظم، ذهنية التحريم ...، ص 153.
(55) المصدر السابق نفسه، ص 255.
(56) المصدر السابق نفسه، ص 200.
(57) المصدر السابق نفسه، ص 208. (التشديد من عندنا).
(58) أحمد الحمد، عندما تصبح المحاججة جدالًا صاخبًا وتقوُّلًا، العظم، ما بعد ذهنية التحريم، ص 543.
(59) انظر: أحمد برقاوي، أسرى الوهم. حوارٍ نقدي مع مفكرين عرب، (دمشق: الأهالي للطباعة النشر والتوزيع، 1996)، ص 7. ومن المفيد الإشارة إلى أن العنوان يحيل إحالةً واضحةً على عنوان نص برقاوي عن العظم صادق جلال العظم: أسير الوهم. عندما يتحول النقد من موقف إلى مهنة والذي تم نشره في مجلة الناقد، آب/ أغسطس 1993، ص 10-19. والنص في كتاب العظم ما بعد ذهنية التحريم. وتجدر الإشارة إلى أن النص المنشور عن العظم في كتاب أسرى الوهم ...، يحمل عنوانًا مغايرًا، وهو ذو حجمٍ أكبر، ومضمونٍ أكثر انتقادًا، وأشد لهجةً. انظر: صادق جلال العظم من الهجوم على الأوهام إلى الوقوع في أسرها، ص 147-182.
(60) برقاوي، صادق جلال العظم ...، في العظم، ما بعد ذهنية التحريم، ص 352-353.
(61) أدونيس، العقل المعتقل، في العظم، ذهنية التحريم ...، ص 94.
(62) المصدر السابق نفسه، ص 95.
(63) علي حرب، الفكر والحدث. حوارات ومحاور، (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1997)، ص 250.

**في التمييز بين النقد والانتقاد**
**فكر صادق جلال العظم أنموذجًا**

يهتم كثيرًا بإبراز تفصيلاتها. فعندما يحاول حرب أن يبيّن توازن موقفه النقدي، يشير إلى أن نصوص العظم ليست معدومة أو منعدمة القيمة بالمطلق، وهذا ما نجده، بوضوح وصراحة، في نهاية قراءته النقدية لكتاب (ثلاث محاورات ...)، إذ يقول: «إن نقدي للعظم مهما بدا سلبيًّا لا يعني أن كتابه يخلو من أي قيمةٍ» [64]. ونرى أن هذا القول يثبت ما يبدو أنه يريد أن ينفيه، وينفي ما يبدو أنه يريد أن يثبته. فهو يؤكد عدم قيمة نص العظم وينفي قيمته، من وجهة نظر حرب، حين يقول: إنه ليس عديم القيمة. وحرب يحاول التأكيد أنه لا يرى أن كتاب العظم يخلو من كل قيمة؛ لأنه يعلم أنه، في نصه، كان ناقدًا له بقسوةٍ وعنفٍ، كما يؤكد في مكانٍ آخر [65]. والنقد الذي يتسم، أساسًا وبالدرجة الأولى، بالقسوة والعنف، هو ما نسميه، وفقًا للمعيار الحالي، انتقادًا. ومن المهم الانتباه، في هذا السياق، إلى أن نص حرب النقدي لكتاب العظم، يقتصر اقتصارًا كليًا تقريبًا، على المراوحة بين الانتقاد الصريح، والتوصيف مع تقويم سلبيّ ضمنيّ، ويحاول في عددٍ قليلٍ من الأسطر، وفي نهاية نصه فحسب، أن ينفي أن يكون نص العظم خالٍ من أي قيمةٍ. وعدم وجود توازنٍ كيفيّ (أي من حيث النوعية والأهمية) أو كميّ (أي من حيث حجم الاهتمام وكم السلبيات والإيجابيات) بين السلبيات والإيجابيات التي يبرزها نقد حرب للعظم، يجعل حرب محقًّا في توصيف نصه بأنه ينتقد كتاب العظم [66]. وبتركيزه على منطق التقويض، وإبراز السلبيات، وتهافت الطروحات وقولها عكس ما يريد العظم أو النص قوله بها أو من خلالها، لا يخرج حرب كثيرًا (ربما ولا قليلًا) عن أو على النقد التقليدي القائم على رصد الأخطاء وكشف التناقضات [67]، وهو النقد الذي ينقده و/أو ينتقده حرب بشدةٍ في نصوصه معظمها. ونرجح أن النقد التفكيكي الذي يحاول حرب التنظير له – بالاستناد إلى قراءته الإشكالية لتفكيك دريدا خصوصًا – ويعجز عن ممارسته، في قراءته للعظم على الأقل، يستلزم بدايةً وأساسًا، تفكيك فكرتي أو قيمتي أو منظوري الإيجابي والسلبي، والذهاب إلى ما ورائهما، أو جانبهما، أو خلفهما، أو بعيدًا عنهما. ويصعب على من يختزل النقد إلى انتقادٍ، القيام بهذه الخطوة. ويصدق هذا الحكم، جزئيًّا ونسبيًّا على الأقل، على العظم وحرب، في الوقت نفسه. لكن الاختلاف بينهما يكمن -على سبيل المثال- في أن العظم لا يدَّعي – كما يفعل حرب - أنه يقدّم صيغةً جديدةً من صيغ النقد، ولا يزعم أنه يقيم قطيعةً، كليةً أو جزئيةً، مع التراث الفكري، العربي والغربي المنظِّر للنقد والممارس له، بل يؤكِّد، «أنه يلتزم في نقده بتقاليد وأصول معروفة جيدًا في تاريخ الفكر العربي – الإسلامي كما في تاريخ الثقافة الأوروبية وصراعاتها المشهورة» [68].

ونجد في نصوص العظم (وحرب) إرهاصات تفكُّك (وليس تفكيك) العلاقة القطبية بين قيمتي (سمتي) السلب والإيجاب، على الرغم من عدم سعيهما إلى تفكيك هذه العلاقة، بصورةٍ صريحةٍ ومباشرةٍ. وهذا التفكُّك هو الذي يساعد في فهم المفارقة المتمثلة في أنه على الرغم مما يبدو من تنظير العظم لاختزال النقد إلى الانتقاد، بوصفه تركيزًا على ما هو سلبيٌّ، وممارسته المعزّزة لهذا الاختزال، والمعبرة عنه عمليًّا، فإنه يؤكّد، باستمرارٍ وفي نصوصه النقدية معظمها، إيجابية النقد/ الانتقاد. وتفكيك العلاقة القطبية يتضمن _بالضرورة_ إبراز إحالة كلٍّ من القطبين على الآخر، وتداخله معه، أو اتسامه به اتسامًا جزئيًّا وأساسيًّا، في الوقت نفسه. فبتفكيك العلاقة بين سمتي أو قيمتي السلب والإيجاب، في مضمار النقد، ينبغي أن نتبين، في مرحلةٍ أولى، إيجابية ما هو سلبيٌّ، وسلبية ما هو إيجابيٌّ، بما يفضي في مرحلة ثانية إلى زحزحة أو إزاحة العلاقة بين الطرفين، ويسمح بها، ويستدعيها، بحيث يُنجَز تناولها في إطارٍ إشكاليّ جديدٍ ومغايرٍ.

وتتجسد سلبية نقد العظم في كونه يركز على سلبيات ما يتناوله (عيوب، نقائص، عقبات، أوهام ...إلخ)، ويعمل على تدميرها أو كشفها أو فضحها أو مهاجمتها ... إلخ، ويهمل أو يتجاهل الإيجابيات الكامنة أو القائمة في ما ينقده/ ينتقده. لكن، ألا يمكن أن نرى إيجابية هذه السلبية أو إيجابيةً أساسًا أو جوهريةً فيها، إذا علمنا أن ما يسعى النقد إلى سلبه أو نفيه هو أمرٌ سلبيٌّ؟ ألا يمكن أن يكون سلب السلب، أو نفي النفي، أمرًا إيجابيًّا في النقد بوصفه انتقادًا، مثلما هي الحال أحيانًا في الرياضيات، أو بعض عمليات الحساب التقليدية؟ وبهذا المعنى، تكون سلبية سلب السلب أمرًا إيجابيًّا، في نهاية المطاف؛ وتتعزّز هذه السلبية وتضعف إيجابيتها إذا اقتُصر عليها. وبكلماتٍ أخرى، لا تكمن سلبية النقد و/أو الانتقاد، أو لا ينبغي أن تكمن في مدى تركيزه على الإيجابيات و/أو السلبيات واهتمامه بإبرازها، وإنما في مدى كونه هادفًا، أو في الوظيفة الإيجابية و/أو السلبية التي يقوم بها أو يسعى إلى القيام بها، من خلال هذا التركيز وذاك الاهتمام.

ولتوضيح إيجابية سلبية نقد العظم، بوصفه تركيزًا على ما هو سلبيٌّ في الموضوع الذي يتناوله بالنقد أو الانتقاد، لا بد من التفكير في احتمالين آخرين: يتمثل الأول في وجود فكرٍ تسويغي يسوّغ الواقع القائم بسلبياته، ويخلق الوعي الزائف والاستلاب، أو يعزز حضورهما، ويتجسد الثاني في غياب الفكر النقدي/ الانتقادي الذي يكشف السلبيات الكامنة في الواقع. فبالنسبة إلى الاحتمال الأول، نشير إلى أنه في ظل الأزمات الكثيرة والكبيرة التي كانت وما زالت ملازمة للواقع والفكر العربيين، وانطلاقًا من توجه العظم اليساري - الماركسي التنويري الثوري المؤمن بالتقدم وضرورته، والساعي إلى تغيير الوضع القائم، فقد كان منتقدًا بشدةٍ لكل الاتجاهات التي تحاول تسويغ الوضع القائم بمآسيه ومهازله وسلبياته الكثيرة والكبيرة، وللأيديولوجيات المسؤولة عن فرض بعض أنواع التزييف والاستلاب كلها. وهذا ما نجده بامتيازٍ، وعلى سبيل المثال لا الحصر، في النقد الذاتي بعد الهزيمة، حين وجه العظم انتقاداتٍ شديدةً إلى بعض محاولات تسويغ الهزيمة والتخفيف من وقعها [69]، وفي نقد الفكر الديني، الذي يروم فضح أنواع التزييف

---

[64] علي حرب، نقد النص، ص 151.
[65] علي حرب، الفكر والحدث ...، ص 140.
[66] علي حرب، نقد النص، ص 151.
[67] علي حرب، حقول الألغام والأسئلة المرجأة، في العظم، ما بعد ذهنية التحريم، ص 555.
[68] العظم، ذهنية التحريم ...، ص 72-73.
[69] انظر مثلًا، العظم، النقد الذاتي بعد الهزيمة، ص 44-56.

والاستلاب وتبديد بعض الأوهام [70]. وقد كانت هذه الاتجاهات التسويغية والتزييفية تركز على إيجابيات الواقع، وتتوهم، وتُوهِم، أنها كثيرةٌ وكبيرةٌ، وأنها كافيةٌ للتغلب على الصعاب الحالية أو المتوقعة التي يواجهها الإنسان العربي المعاصر. فما يبدو مبدئيًّا أنه توجُّهٌ إيجابيٌّ، هو في المحصلة، أو من منظورٍ أكثر شمولًا، بالغ السلبية. ويمكن لفهم سلبية هذا التوجه التسويغي الإيجابي أن يساعد في فهم إيجابية التوجه الانتقادي السلبي عند العظم، والعكس صحيحٌ أيضًا. وتتعزز إيجابية الفكر النقدي/ الانتقادي، إذا انطلقنا من سلبيات غياب هذا الفكر. وإن غياب الفكر النقدي في صيغته الانتقادية السلبية أو السالبة، أمر سيئ وسلبيٌّ، لا لأنه يفضي إلى إخفاء سلبيات الواقع أو الفكر فحسب، بل لأنه يسمح للفكر المحافظ والتسويغي بالانتشار والهيمنة أيضًا؛ ما يساعد في تكريس الفكر والواقع السيئين، وإضعاف إمكانات تغييرهما. وعلى هذا الأساس، يكون حضور الفكر النقدي/ الانتقادي مفيدًا وإيجابيًّا، من حيث المبدأ، بقدر ما يفضي هذا الحضور إلى التصدي للفكر التبريري، والحد من انتشاره، وفضح سلبياته وسلبيات الواقع التي يحاول طمسها أو تسويغ وجودها.

يفضي تفكيك العلاقة بين قيمتي أو معياري السلب والإيجاب، وأشكلة هذه العلاقة؛ إلى بروز الطابع الإشكالي لهذا المعيار الثالث للتمييز بين النقد والانتقاد، بما يستدعي التدقيق في أسس التمييز بين السلبي والإيجابي، ويسمح بالتفكير في معيارٍ آخر بإقامة هذا التمييز النسبي. ووفقًا لهذا المعيار الرابع، لا ينبغي التمييز بين صيغ النقد المختلفة عمومًا، أو الاهتمام بتمييز النقد عن الانتقاد، من خلال سمتي الإيجابية والسلبية المرتبطتين بمدى تركيز عملية التقويم على إيجابيات و/أو سلبيات الموضوع أو الواقع المدروس؛ وإنما ينبغي أن يجرى هذا التمييز بين صيغ النقد/ الانتقاد المختلفة، من خلال النظر إلى الوظيفة التي تقوم أو تسعى إلى القيام بها، والهدف الذي تحققه أو تسعى إلى تحقيقه. ووفقًا لهذا المعيار الأخير، يجرى التمييز بين إيجابية النقد/الانتقاد ذي الوظيفة الإيجابية، أو الهادف إلى تحقيق أمرٍ إيجابيٍّ، وسلبية النقد/ الانتقاد ذي الوظيفة السلبية، أو غير الهادف إلى ما هو إيجابيٌّ.

### د- النقد/الانتقاد بين سلبية وظيفة عملية التقويم وهدفها أو إيجابيتها

يتأسس هذا المعيار على المعيار السابق، ويكمله، ويضيّق ميدان تطبيقه، ويجعله أكثر دقةً من جهةٍ، وينبني على تمييز العظم بين نوعين من النقد، بوصفه انتقادًا، من جهةٍ أخرى. فالمعيار السابق انطلق من التمييز بين سلبية الانتقاد الذي يركز على سلبيات الموضوع الذي يقوّمه، وإيجابية النقد الذي يهتم اهتمامًا متوازنًا ومتوازيًا بإيجابيات الموضوع المبحوث وسلبياته، لكن اختزال العظم النقد إلى انتقادٍ، وتمييزه بين نوعين من هذه العملية التقويمية، يسمح بإبراز معيارٍ مختلفٍ للتمييز بين الصيغ السلبية من النقد و/أو الانتقاد. وبموجب هذا المعيار، يمكن للنقد بوصفه انتقادًا، أن يكون إيجابيًّا، إذا كان يؤدي وظيفةٍ إيجابيةٍ ما أو يمكن أن يؤديها.

ففي النقد الذاتي بعد الهزيمة، وبُعيد رفض النظر إلى النقد على أنه «مجرَّد عملية تجريح أو تعدادٍ لعيوب ومثالب لا تنتهي»، عرّف العظم النقد بأنه «التحليل الدقيق بغية تحديد مواطن الضعف وأسباب العجز والمؤثرات المؤدية إلى وجود العيوب والنقائص»؛ وأكد بعدئذٍ: «كل نقدٍ يلتزم بهذا المفهوم لا بد أن يكون هادفًا في تدرجه، وإيجابيًّا في حصيلته، مهما بدا، لأول وهلة، سلبيًّا وقاسيًا» [71]. نلاحظ هنا أن النقد/ الانتقاد يمكن، بل وينبغي له، أن يكون هادفًا وإيجابيًّا، على الرغم من كل مظاهر السلبية التي يبدو عليها. هذا هو نمط النقد/الانتقاد الذي عمل العظم على التنظير له وممارسته: انتقاديٌّ أو سلبيٌّ، من حيث تركيزه على السلبيات المتمثلة في مواطن الضعف وأسباب العجز والعيوب والنواقص وما شابه، وإيجابيٌّ، من حيث إنه يستهدف أن يكون إيجابيًّا في حصيلته. وكون النقد/ الانتقاد هادفًا وإيجابيًّا في المحصلة، هو بالتحديد ما يميّزه عن عمليات التجريح وتعداد العيوب والمثالب، السلبية من حيث الأهداف، والعقيمة من حيث المحصلة.

إن التمييز بين هاتين الصيغتين من النقد، بوصفه انتقادًا، يحيل على التمييز الشائع بين النقد البنَّاء والنقد الهدَّام، وهو التمييز الذي نجده عند غوته مثلًا [72]. وقد يوحي التمييز الأخير خطأً أن الهدم أمرٌ سلبيٌّ غير مرغوبٍ فيه بالضرورة، وأنه غير حاضرٍ في النقد البناء. لكن الهدم محايثٌ بالتأكيد للنقد البنَّاء؛ لأن كل عملية بناءٍ تتطلب القيام بهدمٍ ما بالضرورة [73]. والمتتبع لتنظير العظم ولممارسته للنقد الذي يراه بنَّاءً، يجد أن الهدم محايثٌ للنقد البنَّاء، ومكوّنٌ أصيلٌ من مكوّناته. ففي سياق إبراز العظم أهمية النقد عند ماركس، وإيجابية هذا النقد، وفائدته، وضرورته، يقول: إن النقد عند ماركس هو «امتدادٌ متطور وراقٍ لمنهج الشك عند ديكارت في وظيفته الإبستمولوجية وأهميته التاريخية، أعني، على العموم، هدم ما لم يعد قادرًا على الحياة من المعارف وقابلًا لها من ناحيةٍ أولى، والتمهيد لتحصيل معرفة علمية أكثر تقدمًا ودقة وموضوعية بالموضوع المبحوث من ناحية ثانية» [74]. فبنائية النقد عند العظم تكمن في هدم ما هو سلبيٌّ، والتمهيد لما هو إيجابيٌّ. هذه السمة البنائية للنقد الذي عمل العظم على التنظير له وممارسته جعلته يرفض رفضًا حازمًا محاولات التشكيك في ضرورة هذا النقد وأهميته، ويؤكد أن هذا التشكيك وما أفضى إليه، من غياب النقد أو

---

[70] العظم، نقد الفكر الديني، ص 10، 14.

[71] العظم، النقد الذاتي بعد الهزيمة، ص 7.

[72] انظر: رينيه ويليك، ما هو النقد، ص 292.

[73] في الحديث عن ماركس ونيتشه وفرويد، يؤكد ريكور: (إنهم بالتأكيد الهدَّامون الثلاثة الكبار، ولا ينبغي لذلك نفسه أن يوقعنا في الضلال مع ذلك؛ فالتهديم، يقول هايدغر في كتابه الوجود والزمان، مرحلة لكل بناء جديد [....]». بول ريكور، في التفسير. محاولة في فرويد، ترجمة وجيه أسعد، (دمشق، أطلس للنشر والتوزيع، 2003)، ص 38.

[74] العظم، ثلاث محاورات ...، ص 129.

تغييبه، هو من العوامل التي أفضت إلى هزيمة حزيران/ يونيو 1967 التاريخية، وإلى شعورهم الكبير بالمفاجأة من هذه الهزيمة الكارثية [75].

ومن المفيد أو الضروري في هذا الإطار، مناقشة الانتقاد الذي وُجّه إلى العظم، والمتمثل في القول: إن العظم اقتصر على النقد وحوله من موقفٍ إلى مهنةٍ. فـ «أن يتحول النقد إلى مهنة لذاتها؛ فإنه إذ ذاك يفقد أهميته ووظيفته» [76]. ينبغي بدايةً تأكيد أن التحول إلى النقد، بوصفه مهنةً، لا يعني بالضرورة أنه ما عاد موقفًا. ومن المهم ثانيًا توضيح الدلالات الضمنية التي قد نربطها بمصطلح مهنة عمومًا، وفي هذا السياق خصوصًا. فيمكن لهذا المصطلح أن يحيل على العمل الذي يكسب صاحبه من ورائه رزقه ولقمة عيشه. وقد يبدو مرذولًا عند بعضهم تحوُّل الفكر أو التفكير (النقدي أو غيره) إلى عملٍ أو مهنةٍ، لما قد يفرضه ذلك على الكاتب أو المفكر من أمورٍ غير محمودةٍ أو مرغوبةٍ، ولما لمصطلحات الارتزاق والمرتزق من سمعةٍ سيئةٍ، لأول وهلة، على الأقل في الفهم العام. ومن هنا يمكن أن نفهم مبدئيًّا رفض برقاوي تحول النقد إلى مهنةٍ، وتأكيد العظم الصارم أنه لا يتكسب من النقد أبدًا. لكن ثمة معنىً ثانٍ، أو جانبٌ ثانٍ للمعنى نفسه، لمصطلح مهنة، وهو المعنى أو الجانب الذي لا يبدو أنه حاضرٌ أو مقصودٌ في نص برقاوي، لكنه بارزٌ بشدةٍ في نص مناقشة العظم لانتقاد برقاوي له؛ ونعني به ارتباط المهنة أو المهني بالاحتراف أو العمل الاحترافي، بوصفه عمل المختص العارف بشؤون اختصاصه، مقابل عمل الهاوي غير المختص. وهذا المعنى الثاني هو ما تبناه العظم وشدد عليه، بقوله: «نعم، أنا ناقد محترف ومفكر محترف وكاتب محترف وأستاذ جامعة محترف وصاحب موقفٍ أيضًا ولا أستحيي من ذلك على الإطلاق كما أني لا أتكسب منه أبدًا» [77]. لكن ينبغي الانتباه إلى أن برقاوي – الذي خاطبه العظم بوصفه الزميل في المهنة والكار [78] – لم يرفض تحول النقد إلى مهنةٍ، وإنما رفض تحوله إلى مهنةٍ لذاتها. وهذا يعني أنه من الممكن تأويل نص برقاوي على أنه ليس ضد امتهان النقد، بمعنى اتخاذه مهنةً، وإنما ضد أن يكون مهنةً لذاتها، أي مهنةً لا تهدف إلى تحقيق شيءٍ مغايرٍ لها أو مختلفٍ عنها، بوصفها نشاطًا أو عملًا. ويتعزز هذا التأويل إذا أخذنا في الحسبان المقارنة، الضمنية على الأقل، التي يجريها برقاوي بين نقدي ماركس والعظم، من حيث إن نقد ماركس (يقيم قطيعةً مع الفكر السائد وخاصةً مع الهيغلية)، في حين ليس واضحًا، بالنسبة إلى برقاوي، ما الذي يريده صادق من النقد الذي يمتهنه [79]. وقد لا يكون أمرًا عرضيًّا، في هذا السياق، الانتباه إلى المعنى، أو البعد السلبي المحتمل لمصطلح أو فعل يمتهن والمتمثل في ارتباطه الجزئي والوثيق بمعنى الإهانة أو المهان أو المهين. وفي كل الأحوال، ربما كان من الأجدى البحث عن الإجابة عن هذا السؤال، في نصوص العظم، بدلًا من تحويله إلى سؤالٍ خطابيٍّ لا حاجة إلى الإجابة عنه.

إن السؤال عما يريده العظم، أو عما يريد أن يؤسسه أو يؤسّس له، من وراء نقده، هو، في هذا السياق، سؤالٌ عن المشروع الذي ينتظم نقد العظم فيه، ويتوجه من خلاله، وعلى أساسه. فعلى أساس وجود مشروعٍ ما – بوصفه رؤيةً نظريةً/ أيديولوجيةً عامةً ترتبط بممارسةٍ ما، بخصوص ما هو كائنٌ وما ينبغي أو يجب أن يكون – يحظى النقد بالمشروعية والمقبولية، ويتسم من ثم؛ بالإيجابية، ولا يكون مجرد انتقادٍ لا طائل منه، ولا مغزىً أو معنىً إيجابيًّا له. وهذا ما أشار إليه برقاوي الذي رأى أنه من السهل أن نفهم مشروعية النقد المتبادل بين الماركسيين والقوميين والإسلاميين؛ لأن كلًّا منهم لديه مشروعٌ مختلفٌ عن الآخر ومناقضٌ له، لكن من الصعب أن نفهم أن يوجه شخصٌ نقده لكل هذه الأطراف وغيرها، وأن يقتصر على ذلك. ويمثل ماركس وأنجلز أنموذجًا يُحتذى، في هذا الخصوص – من وجهة نظر برقاوي، على الأقل - لأن نقدهما لما هو سائدٌ كان يهدف (وأفضى) إلى تأسيس فكرٍ أو منهجٍ جديدٍ كان رئيسًا بالنسبة إلى كل جهدهما اللاحق [80].

في الرد على الانتقادات التي ترى، في أثناء المقارنة بين العظم وماركس، أنه ليس واضحًا ما المشروع الذي يندرج فيه نقد العظم، ويكون أساسًا لمشروعية هذا النقد أو مقبوليته، لا بد من الانتباه إلى أن العظم لم يدَّعِ أو يقل إنه يؤسّس فكرًا جديدًا _مثلما فعل ماركس مثلًا وخصوصًا_ أو إنه يقوم بصوغ مشروع فكريٍّ عربيٍّ ثوريٍّ آخر [81]، مثلما فعل كثيرٌ من المفكرين العرب. وإن قول العظم إنه من الظلم مقارنته بماركس وإسقاط أهداف ماركس وأغراضه من النقد على أعماله وجهده النقدي [82]، لا يعني استحالة إجراء مثل هذه المقارنة، من حيث المبدأ، ولا ينفي وجود قرابةٍ وثيقةٍ، بين نقد العظم ونقد ماركس، تسوّغ انتماءهما المشترك إلى ما يمكن تسميته بالفكر النقدي أو الفلسفة النقدية، على الرغم من الاختلافات القائمة بينهما جميعها. وتعني الفلسفة النقدية في هذا السياق، (التفكير في الواقع الفعلي القائم، بطريقةٍ تساعد مساعدة مباشرة و/أو غير مباشرة، في تحسين أوضاع الإنسانية).[83] ويمكن القول بنقدية فكر العظم، وبماركسية هذا النقد، إذا انطلقنا من أن النقد الماركسي عند ماركس، والماركسيين من بعده _أعلام النظرية النقدية أو مدرسة فرانكفورت بأجيالها الثلاثة أو الأربعة، مثلًا وخصوصًا_ كان يتمثل في تشخيص واقع الأزمة القائمة، وإبراز

---

[75] العظم، النقد الذاتي بعد الهزيمة، ص 7-8.
[76] أحمد برقاوي، أسرى الوهم ...، ص 148.
[77] العظم، ما بعد ذهنية التحريم، ص 188. من الأمور الطريفة والتي يمكن أن يكون لها دلالةٌ، في هذا السياق، العلاقة الوثيقة بين مصطلح النقد، بالمعنى الذي نناقشه في البحث الحالي، وجذره اللغوي العربي الذي يربطه بالنقود أو الأموال وما شابه.
[78] المصدر السابق نفسه، ص 189.
[79] أحمد برقاوي، أسرى الوهم ...، ص 148-149.
[80] المصدر السابق نفسه، ص 149.
[81] العظم، ما بعد ذهنية التحريم، ص 189.
[82] المصدر السابق نفسه.
[83] Richard Beardsworth, The Future of Critical Philosophy and World Politics, in Derrida: Negotiating the Legacy, (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2007), p. 45.

إمكان الانتقال وضرورته أو التحول إلى واقعٍ آخر مغايرٍ وأفضل من الواقع الحالي المتأزم، وتشجيع العمل على تحقيق هذا الانتقال [84].

ولتوضيح طبيعة العلاقة بين فكر العظم، أو نقده، ومسألة وجود أو عدم وجود مشروعٍ ما موجّهٍ لهذا الفكر أو النقد، نرى إمكان الحديث عن تبني العظم مشروعًا قائمًا، في مرحلة ما من جهةٍ، وعن امتلاكه مشروعًا خاصًا، هو أساس تبنيه للمشروع الأول، من جهةٍ أخرى. فقول العظم: إنه ليس بصدد صوغ مشروع عربي ثوري آخر، لا يعني أن نقده لا يندرج في إطار مشروعٍ كهذا. وصفة آخر هي ما ينبغي التشديد عليها، في هذا السياق؛ فهو لم يصُغ مشروعًا عربيًا ثوريًا آخر، وإنما تبنى المشروع العربي القائم أو المعلن، وعمل على التنظير له وتشجيعه ونقده، على المستويين: النظري والعملي، في الوقت نفسه. والمشروع القائم الذي تبناه العظم، وعمل على تعزيزه بالتنظير والنقد، في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي خصوصًا، هو مشروع الخط الثوري العربي الاشتراكي [85]، وحركة التحرر العربية، والأنظمة العربية التقدمية بوصفها ممثلةً لهذا الخط أو تلك الحركة [86]. ولا يمكن فهم تبني العظم هذا المشروع الثوري العربي الاشتراكي القائم، إلا في إطار فهم ما يمكن تسميته بمشروعه الخاص، أو قيم فكره الأساسية: وهي قيمٌ ذات أبعادٍ يساريةٍ- ماركسيةٍ أو اشتراكية وتنويريةٍ وليبرالية وعلميةٍ وعلمانيةٍ. ويبيّن التشابك بين السمة النقدية لفكر العظم، والسمات اليسارية- الماركسية والتنويرية والليبرالية والعلمية والعلمانية لهذا الفكر، أن النقد الذي مارسه العظم، ونظّر له، هو تجسيدٌ لهذه السمات، وتعبيرٌ عنها، وسعيٌ إلى نشر قيمها وأفكارها، مع مواجهةٍ نقديةٍ/ انتقاديةٍ لكل ما يناقضها، ويعرقل انتشارها، على المستويين: النظري والعملي. وعلى هذا الأساس تحديدًا أو خصوصًا، يمكن أن نفهم قولَ عبد الرزاق عيد بامتلاك العظم لمشروعه الفكري الخاص [87]، وحديث كمال عبد اللطيف عن أن «مؤلفاته [العظم] وأبحاثه وحواراته، سواء منها إصداراته الأولى، أم التي تواصلت بعد ذلك، وإلى يومنا هذا، تتميز بكونها تعبر عن مواقفه وردود فعله، من طبيعة الأوضاع العربية. وهي تقدم، في روحها العامة، تصوره لكيفية بناء المشروع النهضوي العربي، في صيغه الجديدة المرتبطة بتحولات المجتمع العربي، طوال النصف الثاني من القرن العشرين» [88].

وبغض النظر عن امتلاك العظم، أو عدم امتلاكه مشروعًا آخر أو خاصًا، فبالنسبة إليه، المهم أو الأكثر أهمية، في هذا الخصوص، يكمن في حصيلة أو محصلة هذا المشروع أو الجهد النقدي [89]. وإن اتسام النقد أو عدم اتسامه بالبنائية أو الإيجابية في المحصلة، هو المعيار الأساسي أو أحد المعايير الأساس التي ميز من خلالها العظم، في كثيرٍ من الأحيان، بين نقدٍ/ انتقادٍ وآخر. ففي المقارنة بين النقدين: اليميني واليساري للرأسمالية وللحياة في المجتمع البرجوازي عمومًا، يعطي العظم أفضليةً كبيرةً للنقد اليساري على النقد اليميني؛ لأن هذا النقد الأخير ذو فاعليةٍ محدودةٍ جدًّا، وضرره أكبر من نفعه، و«ليس أسهل من تحول هذا النقد إلى دعم مباشر للنظام السياسي والاجتماعي الذي يفترض بالنقد أن يعريه ويهدمه» [90]. ومن المهم الإشارة، في هذا السياق، إلى أنه من بين العوامل التي سوَّغ العظم بها إشادته بأدب رشدي، ودفاعه عنه، في مواجهة الهجمة الشرسة، الإسلاموية وغير الإسلاموية، التي تعرَّض لها، نذكر إسهام هذا الأدب في «فتح آفاق نقدية جديدة أمام الوعي الإسلامي والثقافي والتاريخي المعاصر بهدم الأسوار التي تعيق تفتحه وإزاحة العقبات التي تقف حائلًا أمام تطوره ونموه» [91].

وعلى الرغم من مركزية عملية الكشف عن السلبيات، وتحديد المشكلات والمآزق أو المعضلات، في تنظير العظم للنقد وممارسته له، فإن العظم يؤكد ضرورة أن يفضي النقد إلى نتيجةٍ إيجابيةٍ مباشرةٍ، إضافةً إلى البعد الإيجابي غير المباشر، المتمثل في تحديد السلبيات والمشكلات وإزالة العقبات والعراقيل ... إلخ. وتتمثل هذه النتيجة الإيجابية المباشرة للنقد عند العظم، في وجوب أن ينتهي من يأخذ النقد على عاتقه إلى «تقديم الحلول للمعضلات والمآزق التي حددها وبلورها في بحثه» [92]. ويصعب أن نصف نقدًا ما بالسلبية أو بعدم الفائدة، إذا أفضى بالفعل إلى تقديم الحلول للمشكلات التي أبرزها وعالجها. لكن هل نفذ العظم، في ممارسته للنقد، ما رأى في تنظيره له، أنه واجبٌ على كل من يأخذ النقد على عاتقه؟ وبكلماتٍ أخرى، هل قدم العظم الحلول للمعضلات والمآزق التي حددها وبلورها في بحثه؟ إذا كان الجواب بالإيجاب، فمن الصعب القول بسلبية نقد العظم، حتى لو ركَّز جل أو كل اهتمامه على ما هو سلبيٌّ (مشكلاتٌ عراقيل، أزمات... إلخ). لكن، إذا كان الجواب بالنفي، كيف يمكننا فهم هذا التناقض بين التنظير والممارسة؟ وهل يعني ذلك السلبية الكاملة أو الجزئية، للنقد الذي مارسه العظم؟ ربما كانت الإجابة عن السؤال الأخير مزيجًا من الإيجاب والسلب، أو تناوبًا بينهما.

في محاولة الإجابة عن السؤال السابق، وما يماثله، من المفيد أو الضروري استعراض ما فعله العظم في السياق الذي أكد فيه ضرورة أن يقدم الناقد حلولًا للمشكلات التي يتناولها. والسياق المذكور هو الصفحات السبع الأخيرة من كتاب النقد الذاتي بعد الهزيمة. فما رؤية العظم للحلول الممكنة و/أو الضرورية للمآزق أو المشكلات التي أبرز حضورها في الواقع والفكر العربيين، في

---

[84] Benhabib, Critique, Norm, and Utopia ..., p. 155.

[85] انظر، على سبيل المثال: العظم، النقد الذاتي بعد الهزيمة، ص 130.

[86] العظم، نقد الفكر الديني، ص 10.

[87] عبد الرزاق عيد، سلمان رشدي في المنظور العربي. مناقشة لكتاب ذهنية التحريم، في العظم، ما بعد ذهنية التحريم، ص 393.

[88] كمال عبد اللطيف، في مأثر المنجز النظري للعظم، نزوى، العدد الثاني والثمانون، (2015)، ص43.

[89] العظم، ما بعد ذهنية التحريم، ص 189.

[90] العظم، ثلاث محاورات ...، ص 290-291.

[91] العظم، ذهنية التحريم ...، ص 254.

[92] العظم، النقد الذاتي بعد الهزيمة، ص 159.

**في التمييز بين النقد والانتقاد**
**فكر صادق جلال العظم أنموذجًا**

ذلك الكتاب؟ يؤكد العظم _بدايةً_ أن التفكير في حلولٍ سحريةٍ سريعةٍ، أو البحث عنها، أو انتظارها، لا يمكن إلا أن يسهم في «استمرار أوضاع الهزيمة في مجتمعنا وترسخ مقدماتها وذيولها في نفوسنا» [93]. وبعد استبعاد إمكان الحلول السحرية السريعة، يشير العظم إلى أكثر الحلول جدية المطروحة من بعض المفكرين، والمتمثلة، على سبيل المثال، في الوحدة العربية، والتضامن العربي، وحشد الطاقات العربية كلها. وفي مناقشةٍ سريعةٍ ومكثفةٍ لبعض هذه الحلول المطروحة، يقول العظم بعدم وجود إمكان فعلي لتنفيذ تلك الحلول المقترحة أو تطبيقها، ثم يؤكد أنه حتى في حال طُبّقت هذه الحلول المقترحة من دون حصول تغيير جوهريّ في الكيانات السياسية والأنظمة العربية والقيادات القائمة، فلن تكون هذه الحلول المقترحة حلولًا فعليةً. فلكي تصبح تلك الحلول، الممكنة نظريًّا، حلولًا فعليةً، فإنها تحتاج إلى حصول تغيرٍ جوهريّ في الواقع العربي. فالمطلوب، من وجهة نظر العظم، هو أن «تنفجر في الوطن العربي قوى ثوريةٌ جديدةٌ تلتزم قياداتها التزامًا نهائيًّا بقضايا الغالبية العظمى من أفراد الشعب العربي، أي: بقضايا الجماهير الكادحة ومصالح الطبقة العاملة» [94]. ولا يدخل العظم في التفصيلات المتعلقة بماهية هذه القوى الثورية الجديدة، ولا بكيفية انفجارها، ولا بمدى الإمكان الفعلي لحصول هذا الانفجار المنشود. ولا يعني ذلك أن العظم يظن أنه قدم أو عرض حلولًا للمشكلات التي أثارها أو تناولها نصه. فهو يؤكد أنه إلى أن يحصل هذا الانفجار المنشود، وتظهر قيادات بالمواصفات المذكورة، لن يكون بإمكانه، أو بإمكان غيره من المفكرين، في الشروط الموضوعية القائمة، تقديم أكثر من أنصاف حلول [95].

فالعظم ينطلق من ضرورة تقديم الناقد حلولًا للمآزق والمعضلات التي يتناولها فكره أو بحثه، وينتهي إلى القول بـ (استحالة) تقديم الناقد العربي لتلك الحلول التي يفترض به تقديمها. وعلى الرغم من عدم الاتساق الأوَّلي، على الأقل، بين الافتراض الذي ينطلق منه العظم والنتيجة التي يصل إليها، ينبغي عدم استسهال تحميل العظم المسؤولية الكاملة عن هذا التنافر. وضرورة استصعاب المذكور تنبثق جزئيًّا من واقع أن العظم نفسه لم يستسهل تقديم الحلول، وادعاء امتلاك الوصفة الجاهزة، للتخلص من أزمات الواقع العربي آنذاك. العظم لم يقدم حلًّا كاملًا، لأن الواقع آنذاك لا يتضمن ممكناتٍ فعليةً لحلٍّ كاملٍ. قد يُقال إن الممكنات الفعلية هي ما يُعمل على خلقها، لا انتظارها أو انتظار وجودها من دون القيام بفعلٍ ما. هذا صحيحٌ، ولهذا قال العظم إن ما يقدمه هو وغيره من المفكرين، في ذاك السياق، يمثل نصف حلٍّ، لا أكثر، وربما لا أقل. هو نصف حلٍّ؛ لأنه يُظهر سلبيات الواقع الراهن، ويحاول الإسهام في تجاوزها أو التخلص منها قدر المستطاع؛ ما قد يسهم في توفير الشروط الموضوعية التي يمكن أن تسمح بطرح حلولٍ كاملةٍ لمآزق ومعضلات الواقع المبحوث. وفي الاقتصار على إظهار السلبيات، واختزال النقد إلى الانتقاد، تكمن سلبية نقد/ انتقاد العظم؛ وفي المقابل، في الكشف عن هذه السلبيات ومحاولة الإسهام في تجاوزها، على مستوى الوعي على الأقل _إلى أن تتحقق الشروط الموضوعية التي تسمح بتجاوزها، على مستوى الواقع المتعيّن_ تكمن إيجابية نقد/ انتقاد العظم، وإيجابية سلبيته.

ولا ينبغي للحديث عن إيجابية سلبية النقد الذي مارسه العظم، ونظَّر له، أن يحجب البعد السلبي الممكن، أو الكامن فعليًّا في تلك السلبية. ويمكن توضيح هذا البعد السلبي من خلال إبراز التفاوت الكبير والواضح غالبًا، على الأقل، بين تشخيص العظم السوداوي للواقع، والآمال المجانية الكبيرة التي يطلقها بُعيد هذا التشخيص أو في نهايته. وعلى الرغم منه، فتشخيص العظم للواقع القائم كان _غالبًا_ تشخيصًا سلبيًّا، يبرز مشكلات ذلك الواقع وأزماته الكثيرة والكبيرة. وتبدو هذه المشكلات، في توصيف العظم، أقرب إلى أن تكون معضلاتٍ مستعصيةً على الحل، في المدى المنظور على الأقل، لكن غالبًا ما يفاجئ العظم قراءه، بُعيد ذلك التشخيص المؤلم – بغض النظر عن واقعيته (التي نعتقد بها عمومًا) أو عدم واقعيته - أو في نهايته، بإعلانه عن آمالٍ كبيرةٍ، في خصوص مستقبل هذا الواقع، يبدو واضحًا أنها لا تتسق عمومًا أو مطلقًا مع ذلك التشخيص. وسنقتصر على ذكر مثالين، نرجح أنهما معبّران عن هذا التفاوت أو التناقض المهم.

في مقالٍ معنونٍ بـ (بيروت 82 والأسئلة الفلسطينية الصعبة)، ويتناول ما حصل عند الاجتياح الإسرائيلي للبنان عمومًا، ولبيروت خصوصًا، عام 1982، يتحدث العظم عما حصل، بوصفه هزيمة فلسطينية وعربية خطِرة أخرى [96]، ويشدِّد على الانهيار القتالي والتنظيمي المفاجئ والصاعق في جنوبي لبنان ساعة بدء الاجتياح الإسرائيلي [97]، وعلى النتائج المدمرة للهزيمة الجديدة، وعلى فداحة الثمن الذي دفعه الشعب الفلسطيني في لبنان وغير لبنان [98]...إلخ. ومن بين هذه النتائج المدمرة نجد (مظاهر العنف التي فككت حركة المقاومة الفلسطينية داخليًّا وفلسطينيًّا) [99]. وقد أبرز العظم هذه النتيجة، في الأسطر الأخيرة من نصه، من دون أن يمنعه ذلك من أن يختم النص، بالقول: «عبر هذا الانهيار نلمح حيوية الشعب الفلسطيني، وهي تعود لفرض نفسها مجددًا؛ مؤكدةً مقدرته الدائمة على تجديد نفسه وقياداته، وإعادة بناء مؤسساته وكفاحه وثورته بناءً قابلًا لأن يتطور ويتقدم؛ حتى يرتفع إلى مستوى التحدي المطروح حقًّا» [100] ليس واضحًا كيف أمكن للعظم الانتقال من الحديث عن الهزيمة الجديدة والخطِرة ونتائجها المدمرة، وما أفضت إليه من تفكك وانهيار ...إلخ، إلى الحديث عن حيوية الشعب الفلسطيني وتأكيد مقدرته الدائمة على التطور والتقدم ... إلخ. ثمة حلقةٌ، بل حلقاتٌ، مفقودةٌ هنا، إذ لا يتضمن النص أي مقدماتٍ تسمح بالوصول إلى هذه الخاتمة الإيجابية؛ فتفكيك الشعب

---

[93] المصدر السابق نفسه، ص 160.
[94] المصدر السابق نفسه، ص 166.
[95] المصدر السابق نفسه.
[96] العظم، ذهنية التحريم ...، ص 132.
[97] المصدر السابق نفسه، ص 133.
[98] المصدر السابق نفسه، ص 135.
[99] المصدر السابق نفسه، ص 138.
[100] المصدر السابق نفسه.

الفلسطيني مؤسساته الفاسدة لا يفضي، بالضرورة، أو من حيث المبدأ، إلى تأكيد قدرة هذا الشعب، في الأسيقة والأوضاع الموصوفة آنذاك، على إعادة بناء مؤسساته وكفاحه وثورته بناءً قابلًا لأن يتطور ويتقدم حتى يرتفع إلى مستوى التحدي المطروح حقًّا. صحيحٌ أن الهدم أو التفكيك جزءٌ من كل عملية بناءٍ، لكن هذا الهدم قد يبقى في إطار سلبية النتائج المدمِّرة، من دون أن يكون جزءًا من عملية إعادة بناءٍ إيجابيةٍ، من حيث قدرتها على أن تفضي إلى إقامة مؤسساتٍ تختلف اختلافًا إيجابيًّا وجذريًّا عن المؤسسات السابقة، من حيث الارتفاع إلى مستوى التحدي المطروح حقًّا.

ونجد التفاوت أو التناقض نفسه تقريبًا في نصٍّ صغيرٍ للعظم بعنوان (الوطن العربي اليوم في أطروحات عشر) [101]. فتسعٌ من هذه الطروحات هي توصيفٌ أو تشخيصٌ للسلبيات الكبيرة والكثيرة التي يتسم بها الواقع العربي آنذاك. وفي الطرح العاشر نجد الإعلان المفاجئ بأن الأمل أخذ يتركز مجدَّدًا (على الطاقات الثورية الكامنة للجماهير المصرية؛ من أجل شق طريق التحرر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي أمام الجماهير الشعبية العربية في كل مكان) [102]. ومرةً أخرى، نجد أنفسنا أمام المفارقة الآتية: رؤيةٌ تشخيصيةٌ بالغة السوداوية أو السلبية للواقع الراهن، يفضي عرضها إلى عكس ما يفضي إليه، للوهلة الأولى، على الأقل، منطق مضمونها أو دلالته، أي إلى التعبير أو الإعلان عن وجود آمالٍ عريضةٍ، في خصوص مستقبل ذلك الواقع.

هل يمكن حل التناقض الظاهري الذي تعبّر عنه هذه المفارقة، من خلال القول إن قطبيها المتناقضين يمثّلان البعدين الضروريين، أو الأساسين، لكل نظريةٍ أو رؤيةٍ نقديةٍ تنتمي إلى التراث أو التقليد الماركسي: البعد التفسيري- التشخيصي explanatory-diagnostic، والبعد الاستباقي- الطوباوي anticipatory-utopian [103]؟ إن صعوبة حل التناقض المذكور، وربما استحالته، على هذا الأساس، تكمن في ضرورة أن يتأسس البعد التفسيري- التشخيصي على القيم أو المعايير التي يتضمنها البعد الاستباقي- الطوباوي، وأن يؤسِّس لإمكان تحقق هذا البعد أو هذه القيم والمعايير، وضرورة هذا التحقق، في الوقت نفسه. وفي الأحيان معظمها على الأقل، لا نجد في فكر العظم أو نقده، ذاك التأسيس المتبادل بين تشخيص الحاضر والأحلام المتعلقة بالمستقبل. ومن هنا تأتي صعوبة جَسْر هذه الهوة بين الواقع السوداوي، وفقًا للتشخيص، والمستقبل الوردي، وفقًا للآمال. ويبدو أن التفسير الأقرب لهذه الهوة يكمن في أن العظم أراد أن تكون «نقديته نقدية بنّاءة، وكلبيّته كلبية صحية، ورفضيته رفضية تجديدية، وسلبيته سلبية تحريرية، وتهكميته تهكمية شافية [.....]» [104]. لكن، بعدم إبراز أسس هذه الآمال في التشخيص، أو ممارسة ذلك التشخيص بطريقةٍ تجعل مضمونه يفضي إلى تلك الآمال أو يؤسِّس لها، ألا يغامر العظم في تعرض آماله لتهمة أنها أوهام فحسب، بالمعنى الفرويدي للكلمة (أي كونها اعتقاداتٍ مشتقةٍ من الرغبة أو ناشئةٍ عنها فحسب، من دون أن تجد تأكيدًا لها في الواقع) [105]؟ ألا يعطي هذا معقوليةً أو تسويغًا للقول مع خلدون الشمعة: إن بعض نصوص العظم يعلو فيها «صوت الداعية على صوت الباحث بين الحين والآخر» [106]؟ هل يستحق العظم الرثاء والسخرية – مثلما يرى تركي ربيعو – لأن الأمور في الواقع سارت بعكس الاتجاه الذي بشَّر به، لدرجةٍ يمكن معها أن نرى في نصوصه شاهدًا آخر على افتقار المثقف العربي للحدس والرؤيا وانحداره إلى نفق الوهم، وفقًا لتنظيرات علي حرب؟ [107]

من الواضح صعوبة استبعاد الإجابة بالإيجاب عن الأسئلة السابقة وما يماثلها استبعادًا كاملًا. ونحن نعتقد بأن الوقوع فيما يشبه (النزعة الإرادوية) يبدو وكأنه أمرٌ لا مفرَّ منه، في ظلِّ واقعٍ متأزمٍ يبدو أنه مستعصٍ على أي حل سريع أو حتى بطيء. وبعيدًا عن الوقوع في ثنائيةٍ قطبيةٍ إقصائيةٍ بين تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة، وفي سبيل تجاوز مثل تلك الثنائية التبسيطيّة، وتفكيكها تفكيكًا جزئيًّا، على الأقل، لا بد من التشديد على أنه، في ميدان الدراسات السياسية، خصوصًا، تمثل الإرادة، دائمًا وبالضرورة، جزءًا أساسًا من الواقع السياسي الذي يسعى الفكر إلى تعقله وإدراكه؛ وعلى هذا الأساس، يكون التناقض بين الأزمة المستعصية على الحل، والإرادة الراغبة في تجاوز تلك الأزمة، والساعية إلى تحقيق هذا التجاوز، هو تناقضٌ داخليٌّ كامنٌ أو قائمٌ فعليًّا في الواقع الذي يحلِّله العقل، وفي معقول ذلك العقل، وليس تناقضًا بين ما هو واقعيٌّ أو معقولٌ أو موضوعيٌّ، وما هو وهميٌّ أو غير واقعيٍّ. وهذا النوع من التناقض الداخلي أساس الصراع المحايث للواقع المتأزم الذي يبدو، على المستوى المعرفي، أنه غير قابلٍ للحلِّ في المدى المنظور، أو وفقًا للمعطيات الأولية الراهنة. وتتدخل الإرادة، لتقف مقابل مثل هذا التحليل، ولتدخل فيه، لتؤكِّد ضرورة العمل للوصول إلى الحل المنشود، ولتبرز الآمال في أن يفضي ما نعرفه وما لا نعرفه إلى تعزيز إمكانات هذا الحل، وتسهيل الطريق أمام الإرادات الساعية إلى تحقيقه.

وختامًا، نرى أن المعايير الأربعة للتمييز بين صيغ النقد والانتقاد في الفلسفة والفكر عمومًا، وفي فكر العظم خصوصًا، يمكن أن تساعد في ضبطٍ جزئيٍّ ونسبيٍّ للعلاقة بين ثنائيات النقد والانتقاد، الإيجاب والسلب، البناء والهدم... إلخ، من دون أن تنفي التداخل والتشابك بينها. ولهذا جرى التشديد على جزئية هذا الضبط ونسبيته. فثمة ضبطٌ، بقدر الاستناد إلى معايير محددةٍ وواضحةٍ، جزئيًّا ونسبيًّا، على الأقل، في استخدام مفهومات أو أفكار النقد والإيجاب، وما يرتبط بها من مفهومات وفِكَر أساسيةٍ (مثل: التسويغ وعدم التسويغ، المحايثة والمفارقة، الإيجاب والسلب، البناء والهدم، ...إلخ). وفي المقابل، هذا الضبط جزئيٌّ ونسبيٌّ، لاختلاف تلك المعايير

---

[101] المصدر السابق نفسه، ص 109-110.

[102] المصدر السابق نفسه، ص 110.

[103] Benhabib, Critique, Norm, and Utopia ..., p. 226.

[104] العظم، ذهنية التحريم ...، ص 263.

[105] سيغموند فرويد، مستقبل وهم، ترجمة: جورج طرابيشي، ط1، (دار الطليعة: بيروت، 1974)، ص 43.

[106] خلدون الشمعة، ص 59.

[107] تركي علي ربيعو، الأرض البياب: محاكمة الفكر الأسطوري العربي، (دار رياض الريس: بيروت، 2007)، ص 57.

فيما بينها، بحيث يمكن -على سبيل المثال- أن يكون الحكم التقويمي نقدًا، وفقًا لمعيار ما، وانتقادًا، وفقًا لمعيارٍ آخر. وإن تعدد هذه المعايير أو اختلافها يسمح بالمرونة والتنوع في تناول هذه المفهومات والأفكار، من دون الوقوع في فخ الفوضى الدلالية المربكة، أو الاضطراب الدلالي العقيم. وبالانتقال من تلك الفوضى وذاك الاضطراب، أو بتجنبهما، يمكن أن نصل إلى غنى التعدد الدلالي المنظوم أو المنتظم أو المنظَّم.

إن جزئية ونسبية المعايير الأربعة؛ للتمييز بين صيغ النقد/ الانتقاد المختلفة، لا تنبثقان من الاختلافات القائمة في ما بينها فحسب، وإنما أيضًا من الإمكانية المبدئية أو الدائمة للبحث عن معايير أخرى أو بنائها وتأسيسها، وفقًا لما تسمح به وتتطلبه أسيقة البحث المختلفة. ولهذا جرى التشديد، منذ البداية، على عدم وجود مفهومٍ أو معنىً جاهزٍ، أو كاملٍ وناجزٍ، لمصطلح أو مفردة النقد، يمكن الاستناد إليه، لدراسة مدى اتسام هذا الفكر أو النص أو ذاك بالبعد النقدي/ الانتقادي. فهذه الدراسة الأخيرة تقتضي بناء هذا المعنى، بالاستناد، جزئيًّا على الأقل، إلى الأفكار أو النصوص التي يُتناول بُعدها النقدي/ الانتقادي. وهذا ما حاولنا فعله مع نصوص العظم، عندما حاولنا فهم السمة النقدية/ الانتقادية لهذه النصوص، وبناء معايير مختلفة للتمييز بين صيغ النقد و/أو الانتقاد، بالاستناد، استنادًا جزئيًّا لكن رئيسًا، إلى هذه النصوص. والوصول إلى هذه المعايير ليس إلا مرحلةً، رئيسة بلا شك، في طريق السعي إلى فهم الفكر النقدي عمومًا، وذاك الذي نجده في نصوص العظم خصوصًا. ولهذا، يمكن النظر إلى هذه الخاتمة على أنها تمهيدٌ، نعتقد بأهميته وضرورته، لبحثٍ أو لبحوثٍ، أكثر توسُّعًا أو تفصيلًا، تتناول، تناولًا نقديًّا، الفكر النقدي، عمومًا، وسمات أو خصائص ذلك الفكر، في نصوص العظم[108]، أو غيره من المفكرين النقديين، خصوصًا.

## المصادر والمراجع:

**1-مؤلفات العظم**

- الحب والحب العذري، ط1 1968، (دمشق/بيروت/بغداد: دار المدى، ط8 2007).
- النقد الذاتي بعد الهزيمة، ط1 1968، (بيروت: دار الطليعة، ط4 1970).
- ثلاث محاورات فلسفية دفاعًا عن المادية والتاريخ (مداخلة نقدية مقاربة في تاريخ الفلسفة الحديثة والمعاصرة)، (بيروت: دار الفكر الجديد، 1990).
- ذهنية التحريم. سلمان رشدي وحقيقة الأدب، ط1 1994، (بيروت: دار المدى، ط3 1997).
- ما بعد ذهنية التحريم. قراءة الآيات الشيطانية، رد وتعقيب، ط1 1997، (بيروت: دار المدى، ط2 2004).
- نقد الفكر الديني. طبعة ثانية مع ملحق بوثائق محاكمة المؤلف والناشر، ط1 1969، (بيروت: دار الطليعة)
- Sadik J. Al-Azm, Self-Criticism After the Defeat, Foreword by Fouad Ajami; Introduction by Faisal Darraj, (London: Saqi Books, 2012).

[108] نحن نتفق هنا مع من يؤكد أهمية (مساءلة مشروع العظم النقدي بصفتها المعنى الأعمق للاحتفاء به). انظر: حسام الدين محمد، «نقد مسيرة الفكر العربي عبر نصف قرنه الأخير، القبض على لحظة صادق جلال العظم»، **نزوى**، العدد الثاني والثمانون، (2015)، ص 36. ونشدد مع ياسين الحاج صالح على أن «نظرًا نقديًّا مدققًا في مضامين عمله أمر ملح. وهذا ليس فقط تكريمًا لرجل جدير بالتكريم من بلد ومثقفي بلده، وإنما كذلك لأنه من شأن النظر المدقق على سجل عمل العظم ودوره خلال نصف قرن أن يكون مساهمة في وعي أحوالنا وتحولاتنا. عند المنعطف الراهن من تاريخ سوريا وتاريخ الثقافة والمثقفين فيها لا نستطيع النظر إلى الأمام من دون مراجعة نقدية لتاريخنا الفكري والثقافي المعاصر. صادق جلال العظم اسم أساسي في هذا التاريخ». ياسين الحاج صالح، «العظم: مراحل وأدوار»، **نزوى**، المصدر السابق نفسه، ص 47.

**2- مراجع بالعربية:**


- العراقي، عاطف. ثورة النقد في عالم الأدب والفلسفة والسياسة. القسم الأول: القضايا والمشكلات من منظور الثورة النقدية، (إسكندرية: دار الوفاء، 2000).
- الميداني، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني. صراع مع الملاحدة حتى العظم، (دمشق: دار القلم، ط5، 1992).
- برقاوي، أحمد. أسرى الوهم. حوارٍ نقدي مع مفكرين عرب، (دمشق: الأهالي للطباعة النشر والتوزيع، 1996).
- الجيار، مدحت. علم النص: دراسة جمالية نقدية، (القاهرة: د. د. ن.، 2005).
- حرب، علي. صادق جلال العظم: إرادة المعرفة أم إرادة الماركسية في نقد النص، ط4، (الدار البيضاء/بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005).
- المثقف ضد النقد، في الفكر والحدث. حوارات ومحاور، (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1997).
- ربيعو، تركي علي. الأرض اليباب: محاكمة الفكر الأسطوري العربي، (دار رياض الريس: بيروت، 2007).
- ريكور، بول. في التفسير. محاولة في فرويد، ترجمة وجيه أسعد، (دمشق، أطلس للنشر والتوزيع، 2003).
- سيلتر، فيل. مدرسة فرانكفورت. نشأتها ومغزاها. وجهة نظر ماركسية، ترجمة خليل كلفت، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004).
- عمر، أحمد مختار (بمساعدة فريق عمل). معجم اللغة العربية المعاصرة، (القاهرة: عالم الكتب، 2008).
- هاو، آلن. النظرية النقدية: مدرسة فرانكفورت، ترجمة ثائر ديب، (القاهرة: دار العين للنشر/المركز القومي للترجمة، 2010).
- فرويد، سيغموند. مستقبل وهم، ترجمة: جورج طرابيشي، ط1، (دار الطليعة: بيروت، 1974).
- هايدغر، مارتن. السؤال عن الشيء. حول نظرية المبادئ الترنسندنتالية عند كنت، ترجمة إسماعيل المصدق، مراجعة موسى وهبة، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2012).
- ويليك، رينيه. النقد التاريخي نظرة تاريخية، ملحق في: ما هو النقد؟، إعداد وتقديم بول هيرنادي، ترجمة سلافة حجاوي، مراجعة عبد الوهاب الوكيل، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1989).

**3- مراجعٌ بلغاتٍ أجنبيةٍ:**


- Beardsworth, Richard. The Future of Critical Philosophy and World Politics, in Derrida: Negotiating the Legacy, (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2007).
- Belsey, Catherine. Critical Practice, 2nd Edition, (New York: Routledge, 2002).
- Benhabib, Seyla. Critique, Norm, and Utopia. A Study of the Foundations of Critical Theory, (New York: Columbia University Press, 1986).
- Carroll, Noël. On Criticism, (New York: Routledge, 2009).
- Fairfield, Paul. Philosophical Hermeneutics Reinterpreted: Dialogues with Existentialism, Pragmatism, Critical Theory, and Postmodernism, (London & New York: Continuum, 2011).
- Gasché, Rodolphe. Unscrambling Positions: On Gerald Graff's Critique of Deconstruction, MLN, Vol. 96, No. 5, Comparative Literature (Dec. 1981).
- Hirsch, E. D. Validity in Interpretation, (New Haven: YUP, 1978).
- How, Alan. Critical Theory, (New York: Palgrave MacMillan, 2003).
- Marcuse, Herbert. Negations: Essays in Critical Theory, Jeremy J. Shapiro (trans.), (London: MayFlyBooks, 2009).
- Martin, Wallace. Introduction, in The Yale Critics: Deconstruction in America, Jonathan Arac, Wlad Godzich, Wallace Martin (eds.), (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1983).
- Rose, Gillian. The Melancholy Science: An Introduction to the Thought of Theodor W. Adorno, (New York: Columbia University Press, 1978).